مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (١٢)، العدد (١)، ص ص ٢٤١-٢٩٩، (محرم ١٤٤٠هـ/ سبتمبر ٢٠١٨)

ضِيَاءُ الأَبصارِ في الأَفعَالِ المُلحَقَةِ بـ(صَار)
تأليفُ: إدريسِ بنِ أحمَدَ بن إدريس الصَّعْدِيِّ المَكِّيِّ المتوفى سنة: ١١٢٤هـ
(دراسة وتحقيق)

د. إبراهيم بن سُليمان اللَّاحِم
الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية وآدابها
بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم

ملخص البحث. البحث هو دراسة وتحقيق لنصٍّ تراثي مخطوط عنوانه: ضياء الأبصار في الأفعال الملحقة بـ(صار) للشيخ: إدريس بن أحمد الصَّعدي، أحد علماء مكة في أواخر القرن الحادي عشر الهجري وأول القرن الثاني عشر، وهو شرح لثلاثة أبيات نظمها المؤلف، وضمَّنها ستة عشر فعلًا ملحقًا بـ(صار) في المعنى والعمل، وهي: (رَجَعَ، وعَادَ، واسْتَحَال، وقَعَدَ، وحَارَ، وآضَ، وَتَحَوَّلَ، وغَدا، وارْتَدَّ، ورَاحَ، وجَاءَ، وبَاتَ، وأَسْحَر، وأَفْجَرَ، وآلَ، وأَظْهَر).

وقد قسَّمه المؤلف إلى مقدمة وعرض وخاتمة، وسبقها بمدخل ذكر فيه موضوع الكتاب وعنوانه، وتخلل العرض تنبيهات استطرد فيها لقضايا نحوية ومسائل خلافية.

وقد وقفت على نسختين للمخطوط؛ الأولى في المكتبة الأزهرية بمصر، وجعلتها الأصل، والثانية في مكتبة (رضا رامبو) في الهند، وقد حققت نصَّ المخطوط وحرصت على إخراجه نصًا سليمًا مضبوطًا ضبطاً تامًا، وقارنت بين النسختين، ملتزمًا بمبادئ التحقيق من ضبط بالشكل وتوثيق للنصوص وتخريج للشواهد، وغيرها.

وقد قدمت لهذا التحقيق بدراسة موجزة عن حياة الصعدي مؤلف الكتاب وآثاره، وعن منهجه في الكتاب.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي الأمي الأمين وبعد:

فهذا العمل هو إخراج وتحقيق لنص تراثي، كتبه -قبل أكثر من ثلاثمائة عام - الشيخ: إدريس بن أحمد بن علي الشمَّاع الصعدي المكي المتوفى سنة: ١١٢٤هـ، وسمَّاه: **ضياء الأبصار في الأفعال الملحقة بـ(صار)**. وهو شرح لثلاثة أبيات نظمها المؤلف وضمَّنها الأفعال المحمولة على (صار) في المعنى والعمل، وهي ستة عشر فعلا:

رَجَعْتَ عُدْتَ وَاسْتَحَلْتَ قَعَدَا وَحَارَ آضَ وَتَحَوَّلْتَ غَـدا
وَارْتَدّ رَاحَ جَاءَ بَاتَ أَسْحَـرا أَفْجَرَ آلَ وَكَذَاكَ أَظْهَـرا
سِتٌّ وعَشْرٌ وَلِبَعْضِهَا نَظَرْ كَمِثْـلِ صَـارَ اسْمًـا لَهَـا كَـذَا الخَبَـرْ

ويكتسب المخطوط أهميته من كونه يتناول قضية نحوية فيها تراكيب يكثر استعمالها ودورانها على الألسن اليوم، وهي الأفعال التي حملت على الفعل (صار) في المعنى والعمل، ومن صور استعمالها اليوم: (قعد الرجل يتكلم) و(غدا المكان جديدا) و (راح ضحيتها خمسة شهداء)، فمعناها التحول من حال إلى حال، وعملها رفع المبتدأ ونصب الخبر.

كما حوى المخطوط لفتات ولطائف لغوية وشواهد ومسائل نحوية خلافية. وجاء عرضه مرتبا متسلسلا بأسلوب تعليمي واضح، افتتحه المؤلف بمدخل ذكر فيه الموضوع والعنوان، ثم قسَّمه إلى مقدمة وعرض وخاتمة، وأدرج في العرض تنبيهات استطرد فيها لتوضيح بعض المسائل والقضايا النحوية الخلافية التي لها علاقة وارتباط ما بموضوع الكتاب. وجعل المقدمة حديثًا عن قضية في النواسخ عامة، وهي ما يمتنع دخول النواسخ عليه. وقبل الخاتمة وضح (تتمة) شرح فيها بعض ألفاظ الأبيات، ووضَّح بعض الضرورات التي ارتكبها في نظمها.

وقد وقفت على نسختين للمخطوط: الأولى في المكتبة الأزهرية في مصر، وقد جعلتها الأصل، نظرا لاكتمالها، ولأنها كتبت في عصر المؤلف، والثانية في مكتبة (رضا رامبو) في الهند، وقد حققت نص المخطوط وحرصت على إخراجه نصًا سليمًا مضبوطًا ضبطاً تامًّا، وقارنت بين النسختين، ملتزمًا بمبادئ التحقيق من ضبط بالشكل وتوثيق للنصوص وتخريج للشواهد، وغيرها.

وقد جاء البحث في قسمين:

القسم الأول: الدراسة، وفيها أربعة مباحث:

الأول: حياة المؤلف وآثاره، وفيه:

أ) اسمه ونشأته وحياته ب) شيوخه وتلامذته

ج) مؤلفاته د) وفاته

الثاني: منهج المؤلف ومصادره، وفيه:

١ - منهج المؤلف وفيه:

أ) أسلوبه وطريقته في العرض. ب) آراؤه واحتجاجاته.

٢ -مصادره.

الثالث: وصف النسختين الخطيتين وتوثيق اسم المخطوط ونسبته للمؤلف.

والرابع: عملي في التحقيق.

القسم الثاني: النص المحقق. ثم ذُيل البحث بفهارس للمصادر والمراجع.

القسم الأول: الدراسة

أولا: إدريس الصَّعْدي حياته وآثاره:

أ) اسمه ونشأته وحياته:

هو إدريس بن أحمد بن علي الشمَّاع، يُعرَف بالصَّعدي نسبة إلى مدينة صعدة باليمن، وهو يمني الأصل مكيُّ المولد، شافعي المذهب، أشعري العقيدة[١]. وقد أشاد في أحد مؤلفاته بأتباع الطريقة الإدريسية الصوفية[٢].

نشأ في بيت الشمَّاع، وهو بيت فضل وعلم وأدب بمكة[٣]، وعاش بمكة ولم يَخْرُج منها، وقد لازم حلق العلم والتدريس، واشتغل بالعلم وأخلص له ولم ينصرف عنه إلى غيره، يقول عنه تلميذه الطبري -صاحب كتاب تاريخ مكة -: ((كانَ يشتغلُ طرفي النهار بالتدريس، ويأوي ما بينهما إلى غير أنيس، ولا يلقي

---

(١) انظر: ترجمة الصعدي وأخباره في:

- تاريخ مكة (اتحاف فضلاء الزمن بتاريخ ولاية بني الحسن)، لمحمد بن علي بن فضل الطبري المكي، حقق الجزء الأول من الكتاب محمد سليم، وهو مطبوع، وحقق الجزء الثاني من الكتاب تركي الحيمدان، وهو رسالة دكتوراه لم تطبع بعدُ، وهو الجزء الذي ترجم فيه الطبري لشيخه الصعدي، انظر: ص: ٨٩ من الرسالة.
- الأزهار الطيبة النشر في ذكر الأعيان من كل عصر لعبد الستار بن عبدالوهاب الدهلوي المكي، ص: ٣٤٩.
- نظم الدرر في اختصار ونشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر، لعبدالله الغازي المكي، ص: ٢٥٧-٢٥٨.
- المختصر في نشر النوادر والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر، لعبد الله أبو الخير، ص: ١٢٦.
- التاريخ والمؤرخون بمكة من القرن الثالث الهجري إلى القرن الثالث عشر، لمحمد الحبيب الهيلة، ص: ٣٨٥.
- أعلام المكيين من القرن التاسع إلى القرن الرابع عشر، لعبد الله المعلمي، ص:٥٧٠

(٢) ذكره محقق الجزء الأول من كتاب تاريخ مكة ص: ٢٧.

(٣) تاريخ مكة الجزء الثاني، ص: ٨٩، والأزهار الطيبة النشر للدهلوي، ص ٣٤٩.

كراريس العلم من يده إلا إذا حان وقت الصلاة، فالعمل ديدنه، والعلم لا يَغنى منه معدنُه))[٤].

كما عُرِف عن الصعدي الزهد والبساطة والتواضع، ويصف الطبري حياة الصعدي بعد أن لازمه زمنا طويلًا وأخذ عنه إجازة عامة بقوله: ((أحيا طريق السلف وأنعشها، وأحمى فرائض البدع هيبةً وأرعشها إلى أن غَدَا قرطًا بكل مسمع، وسمطًا في حيد كل مجمع، له دماثة أخلاق أضْوَأ من الشمس في كلِّ مطلع، وأهنَأ من الكؤس في كل مكرع، وقد طرح نفسه لمن يلومها، وتركها وعلا غاية يرومها، وتواضع مع جليل فضله، وألحق كلَّ أحد فضل ظلِّه، وقَنع بقليل المعاش، ومات فعاش، ولم يَرِد من الدنيا رياشًا ولا سكنًا منها ولا رشاشًا، حمل على النفس ضيمها، وترك لأهوائها تقشفها وغيمها، فلم يمد إليها يدًا، ولا اتخذ فيها أصدقاء ولا عدىً))[٥].

ب) شيوخه وتلامذته:

تتلمذ الصعدي على عدد من العلماء في مكة، أبرزهم: محمد بن أبي بكر الشلِّي، والسيد عبدالرحمن المحجوب المغربي الأندلسي[٦].

وقد نصَّ الصعدي في هذا المخطوط على مشيخة عالمين له، ونقل رأيهما في بعض مسائل النحو، الأول: علي بن زين العابدين بن أبي محمد زين الدين عبدالرحمن بن علي أبو الإرشاد نور الدين الأُجهوري، له مؤلفات في فنون متعددة؛ في فقه المالكية والعقيدة والحديث والمنطق، وله شرح لألفية ابن مالك[٧]. والثاني:

---

(٤) تاريخ مكة، الجز الثاني، ص: ٨٩.

(٥) تاريخ مكة، الجز الثاني، ص: ٨٩.

(٦) انظر: الأزهار الطيبة النشر للدهلوي ٣٥٠. وأعلام المكيين للمعلمي، ص: ٥٧٠.

(٧) انظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي: ٣/١٥٧-١٦٠.

علي بن محمد بن عبدالقادر الواطي المالكي، وقد كان متبحرًا في القراءات، ودرس الفقه واللغة وغيرهما[٨].

وتتلمذ على الصعدي عددٌ من الطلاب، أبرزهم محمد بن علي الطبري المؤرخ صاحب كتاب: تاريخ مكة (اتحاف فضلاء الزمن بتاريخ ولاية بني الحسن)، يقول الطبري: (قرأت عليه[أي الصعدي] جملة من الكتب ولازمته فأجازني إجازة عامة)[٩].

ج) مؤلفاته:

للصعدي مؤلفات في الفقه وفي اللغة، بعضها مخطوط وبعضها مطبوع، ومن مؤلفاته في الفقه:

- الإصابة في محلات الإجابة، وهو شرح مطبوع لمنظومة شيخ مشايخه عبدالله العصامي المكي في الأماكن التي يستجاب فيها الدعاء بمكة[١٠].

- برج المجاج في أحكام الشجاج، مطبوع في مجلة العدل، الصادرة من وزارة العدل السعودية، حققه راشد بن عامر الغفيلي [١١].

- أسئلة محكمة، مخطوط في الفقه الإسلامي، نسخ في القرن الثالث عشر الهجري[١٢].

---

(٨) انظر: المختصر من كتاب نشر النور والزهر لعبدالله أبو الخير، ص: ٣٧٣-٣٧٤.

(٩) تاريخ مكة، الجز الثاني، ص: ٨٩.

(١٠) انظر: الأزهار الطيبة النشر للدهلوي، ص: ٣٥٠، والمختصر في نشر النوادر والزهر في تراجم أفاضل مكة وأعلام المكيين ص:١٢٦، وأعلام المكيين للمعلمي، ص: ٥٧٠.

(١١) عدد (٤٩) محرم ١٤٣٢هـ.

(١٢) انظر: مصادر التراث في المكتبات الخاصة في اليمن، لعبدالسلام الوجيه، ص: ٦٥٧.

ومن مؤلفاته في اللغة:

- شرح ملحة الإعراب للحريري، وهو مخطوط نسخهُ عبدالله الحضر بن عمر بن جيلان الحضرمي سنة ١١٦٨هـ[١٣]. وقد يكون هناك لبس في نسبته للصعدي، لأنني وجدت أن إحدى نسخ مخطوط (شرح ملحة الإعراب للفاكهي) مكتوبة بخط الصعدي، فقد يكون الشارح للملحة هو الفاكهي والناسخ هو الصعدي.

- ضياء الأبصار في الأفعال الملحقة بـ(صار)، وهذا الكتاب هو محل الدراسة والتحقيق في هذا البحث، وسيأتي حديث مفصل عنه.

د) وفاته:

توفي في سابع ربيع الأول سنة ١١٢٤ من الهجرة، ودفن بالمعلاة بحوطة الفضيل بن عياض في مكة[١٤].

ثانيًا: منهج المؤلف ومصادره

١- منهج المؤلف:

أ) أسلوبه وطريقته في العرض:

افتُتِح المخطوط بمدخل ذُكر فيه موضوع الكتاب وعنوانه، ثم قُسِّم المخطوط إلى مقدمة وعرض وخاتمة، وأدرج في العرض تنبيهات استطرد فيها المؤلف لتوضيح بعض المسائل والقضايا النحوية الخلافية التي لها علاقة وارتباط ما بموضوع الكتاب.

وقد عرض في المقدمة لقضية عامة في باب النواسخ، وهي ما يمتنع دخول النواسخ عليه، ثم شرع في بيان الأفعال الملحقة بـ(صار)، ورتبها على ورودها في

---

(١٣) انظر: المرجع السابق.

(١٤) تاريخ مكة الجزء الثاني، ص: ٨٩، والأزهار الطيبة، ص: ٣٥٧.

الأبيات الثلاثة التي نظَمَها، ومثَّل لهذه الأفعال واستشهد لها من القرآن والحديث الشريف وكلام العرب شعرًا ونثرًا، وأتبعها بالإعراب وبيان وجه الاستشهاد وبعض المعاني في الشواهد، ثم أورد خلاف النحويين –إن وجد – في إلحاقها بـ(صار).

وبعدما انتهى من عرض الأفعال الستة عشر الملحقة بـ(صار)، وقبل الخاتمة وضح تحت عنوان سماه(تتمة) شرحا لبعض ألفاظ الأبيات، ووضَّح بعض الضرورات التي جاءت في نظمها، ثم أعقبه بتنبيهين أدرج فيهما بعض المسائل الخلافية، ثم ختم الكتاب بخاتمة ذكر فيها أن الإلحاق بـ(صار) الناقصة لا التامة، وبيَّن الفرق بين (صار) الناقصة والتامة ومعانيهما في المعجم العربي.

ينزع المؤلف إلى الوضوح في أسلوبه وعباراته، ولا يكثر من استخدام مصطلحات الصناعة النحوية المرتبطة بالعامل وقضايا التقعيد النحوي، ولا يذكر العلل الثواني والثوالث، ويلجأ في مواضع كثيرة من الكتاب إلى الشرح والتفصيل الذي يناسب المتعلمين، فنجده مثلًا يورد شاهدًا فيشرح ألفاظه ويبين معانيه، ويعربه إعرابًا تفصيليًا، وينص على وجه الاستشهاد، ولتوضيح ذلك ننقل نصين، النص الأول: قوله عندما استشهد بحديث: (لا تَرْجِعُوا بَعْدِي): ((فالوَاوُ مِنْ (تَرْجِعُوا) في مَحَلِ رَفعٍ هَوَ الاسْمُ، و(كفَّارًا) هوَ الخَبَرُ، و(يَضربُ) فعلٌ مُضارعٌ مَرفُوعٌ، وَهوَ وفاعِلهُ ومَفْعُولُهُ في مَحَلِ نَصْبٍ صِفةً لـ(كفَّارًا))).

والنص الثاني قوله بعدما ذكر البيت:

ومَا المَرْءُ إلاَّ كالشِّهابِ وضَوْؤهُ يحورُ رَماداً بَعْدَ إذْ هُوَ ساطِعُ

((فـ(ضَوْؤهُ) مُبتدأٌ مَرفوعٌ مُضافٌ إلى ضَميرٍ يَعودُ إلى المَرءِ، وإلى الشِّهَابِ، وجُملةُ: (يَحُورُ) في محلِ رَفعِ خَبرُ المُبتَدأ، ويَصحُ أنْ يَكونَ (ضَوْؤهُ) بالجَرِّ عَطْفًا عَلى الشِّهَابِ، فَجُملةُ (يَحُورُ) إمَّا أنْ تَكونَ في مَحَل نَصْبٍ عَلى الحَالِ مِنْ الشِّهابِ أو منْ

المَرء، وإمَّا أنْ تَكونَ الجملة في مَحلِ جَرٍّ صَفةً مِن الشَّهَابِ أو مِنْ المَرء أيَضًا... وإمَّا أنْ تَكونَ في مَحلِ نَصْبٍ على الحَالِ مِن الضَّميرِ المَجرورِ في (ضَوْؤهُ) الرَّاجع إلى الشِّهابِ أو إلى المرءِ، وعلَى كُلٍّ ففي (يَحُورُ) ضميرٌ مُستترٌ مَرفوعٌ المَحلِ اسمُها، وهوَ [إمَّا] أنْ يَعودَ على سَبَبِي المُبتدأَ إنْ جُعِلَ ضَوْؤهُ مُبتدأً والجُملةُ خُبرُهُ)).

فالكتاب على ما حواه من دقة ولفتات لطيفة جزئية ومسائل خلافية واستطرادات واضح في أسلوبه، مرتب في عرضه، مختصر في عمومه، تعليمي في مستواه.

ب) آراؤه واحتجاجاته:

يغلب على الصعدي الاحتجاج النقلي لتأييد الاختلافات أو المسائل أو المعاني النحوية، ويقف – غالبًا - عند الاستشهاد والتوضيح الدلالي للشاهد ويعتمد على المعنى دون ذكر الحجج العقلية والأدلة الصناعية أو العلل النحوية، وأغلب استشهاده بالشعر، وقد استشهد بالقرآن الكريم، كما استشهد بالحديث الشريف في مواضع متعددة وبكلام العرب المنثور.

وقد غابت شخصيته في كثير من الخلافات، فلم يرجِّح رأيا واكتفى بنقل نصوص العلماء والموازنة بينها. كالخلاف في حمل: (عاد) و(غدا) و(راح) و(جاء) و(بات) على (صار) في المعنى والعمل. وكالخلاف في جعل الاسم الناسخ موصولًا مضمنًا معنى الشرط، وفي جعل (كم) الخبرية اسما لـ(كان).

وصرَّح الصعدي برأيه في مواضع قليلة فاعترض أو رجَّح، من ذلك اعتراضه على رأي بعض النحويين في أن النواسخ لا تختص بالدخول على المبتدأ، وقد أوَّل شاهدهم وردَّه إلى الكثير الغالب[١٥]، كما اعترض على ابن عصفور فرفض تقديره

---

(١٥) انظر: ص: ٢٣.

لبعض الشواهد، وقال: ((ولكن الإنصاف عدم التقدير والاعتساف))، وهذا الرفض وإن كان مقيدًا بشاهد معين فهو يدل على أنه لا يرى التكلف في التقدير لاستقامة القاعدة وطردها، وهو في هذا يجنح إلى مذهب الكوفيين. وفي المقابل جنح إلى رأي البصريين عندما حكم على بعض الشواهد بالندرة وأوَّلها، وردَّها إلى الكثير الغالب، من ذلك تأويلُه للشاهد الوارد في عدم اختصاص (كان) بالمبتدأ ورده إلى الكثير الغالب، قال: ((فَإنَّ (مَوْقِفٌ) نَكرَةٌ و(الوَدَاع) معرِفةٌ، ولا يَجُوزُ ذَلكَ قَبلَ دَخولِ (كَانَ)، وجَوابُهُ أَنَّهُ قبلَ دخولِ (كَانَ) هَكَذا: مَا مَوقِفٌ مِنْكمْ الوَادَع، والنَّفيُ مُسَوغٌ للابْتِداءِ بالنَّكِرةِ))، ومنها أيضا تأوُّل الشاهد الوارد في مجيء الخبر جملة طلبية بقوله: ((ذَكِريني) جُملَةٌ طَلَبيَّة، ومعَ نُدُورِهِ أُوِّلَ عَلى وَضْعِ الأَمرِ مَوضِعَ الخَبَرِ أيْ: تُذَكِرِينِي)).

كما رجَّح الصعدي تقدير فعل شرط منفي بـ(لا) في جواب النهي خلافًا للكسائي الذي قدَّر الشرط من غير نفي، وأيد جواز حذف حرف العطف في الشعر إذا دلَّ عليه دليل.

وأكثر الصعدي من النقل عن ابن مالك والدماميني وأغلبه نقل على سبيل التقرير والموافقة.

٢- مصادره:

اعتمد الصعدي في كتابه على مصدرين، أحدهما: المشافهة عن مشايخه، وقد نصَّ على السماع من عالمين هما: الشيخ علي الأجهوري والشيخ علي الواطي[١٦]، والثاني: الكتب: حيث نقل نصوصًا كثيرة من مصادر تراثية متنوعة، واتسمت نقوله بالدقة، وحرص على تميز النقل، ولم يمتزج بكلامه، فكان يبدأ النقل غالبا بـ(قال)،

(١٦) ستأتي ترجمتهما.

ويختمه بـ(انتهى) أو (انتهى كلامه). ودارت أغلب نقولاته في فلك كتاب التسهيل وبعض شروحه، وأكثر من النقل عن الدماميني في (تعليق الفرائد) يليه ابن مالك في (التسهيل) و(شرح الكافية الشافية)، ثم ابن عقيل في (المساعد)، ثم أبو حيان في (التذييل والتكميل)، ونقل عن علماء آخرين، مثل: الفراء، والزمخشري، وابن الحاجب، والرضي، وابن عصفور، والمرادي، وناظر الجيش، وغيرهم.

وقد غلبت النقول على الكتاب، فشكلت أغلب كلماته، وكان مهتما بنقل لفظها، ولذابلبويظهر ولذا ختم كتابه بقوله: ((وهَذا آخِرُ ما تَيسرَ نَقلُهُ مِن كَلامِ العُلماءِ الفُحُولِ)).

ومما يؤخذ على المؤلف طول بعض النقول، من ذلك مثلًا نقله عن ناظر الجيش لوحًا كاملًا، كما أن الألفاظ في بعض ما نقله ليست في مسائل خلافية، أو في ألفاظ ذات دلالة محددة في التنظير النحوي.

ثالثا: وصف النسخ وتوثيق اسم الكتاب

أ) وصف النسختين الخطيتين:

وقفت على نسختين للمخطوط:

النسخة الأولى: مصورة عن نسخة في المكتبة الأزهرية في مصر، محفوظة برقم (٤١٠٩٢)، تتألف من سبعة عشر لوحا على وجهين، وفي كل وجه سبعة عشر سطرًا، وفي كل سطر ثمان كلمات تقريبًا، وقد كُتبت بخط واضح، ويوجد فيها صفحة غلاف، تضمنت عنوان المخطوط ومؤلفه، كما تضمنت الأبيات الثلاثة التي نظمها المؤلف في الأفعال الملحقة بـ(صار)، وفيها أيضا أبيات أخرى للمؤلف عن العروض، كما تضمنت بيتين للشيخ فضل الطبري، تلميذ المؤلف ذكر فيها بعض الأفعال الملحقة

بـ(صار). وقد كُتبت هذه النسخة في عصر المؤلف بخط محمد صالح بن عبدالهادي الطَّاهر سنَة ١١٠٣هـ.

النسخة الثانية: مصورة عن نسخة في مكتبة (رضا رامبو) في الهند، محفوظة ضمن مجموع برقم (٤٩٦٠) من ص: ٤٥ إلى ص: ٦٢، ورمزتُ إليها بـ [ر]، نسبة إلى أول حرف من اسم المكتبة (رضا)، وتتألف من ثمانية عشر لوحًا على وجه واحد، حوى كل لوح خمسة عشر سطرًا، وفي كل سطر اثنتا عشرة كلمة تقريبًا، وكتبت بخط واضح، كُتب عنوانها على زاوية الصفحة الأولى، ونسبت لمؤلفها. وفيها سقط بمقدار صفحة واحدة هي الصفحة الأخيرة، ولعله قد سقط معها اسم الناسخ وتاريخ النسخ.

ب) توثيق اسم الكتاب ونسبته للمؤلف:

لا خلاف في اسم المخطوط، ونسبته للمؤلف متحققة؛ حيث نصَّ المؤلف على اسم المخطوط في المقدمة بقوله: ((وسَمَّيتُهُ: ضِياءَ الأبصارِ في الأفعالِ المُلْحَقَةِ بـ(صارَ))، وورد العنوان أيضا في غلاف المخطوط الأصل، كما ورد في الصفحة الأولى من المخطوط [ر].

كما تحققت نسبة المخطوط للمؤلف من خلال النصِّ عليه في صفحة غلاف المخطوط الأصل، حيث نصَّ عليها بقوله: ((ضِيَاءُ الأَبصارِ في الأَفعَالِ المُلحَقَةِ بـ(صَار) للشَّيخ: إدريسِ بنِ أحمَدَ بن إدريس الصَّعْدِيِّ المَكِّيِّ الشافعي)).

وفي المخطوط الثاني[ر] حشَّى الناسخ الصفحة الأولى بقوله: ((قالَ شيخنُا العلامةُ المُحقِّقُ المُدقِّقُ الفَهَّامَةُ؛ الشَّيخُ إدريسُ بنُ أحمدَ بنِ إدريس بن أحمدَ الصَّعْدِيُّ المكِّيُّ غَفَرَ اللهُ لهُ))

رابعا: عملي في التحقيق

اتخذت النسخة الأزهرية أصلًا، لأمور منها: أنها كتب في عصر المؤلف، وأن فيها زيادات كثيرة على النسخة الثانية، وأنها كاملة لا سقط فيها. وتصل الزيادات في الأصل عن النسخة الثانية [ر] إذا جمعت -وهي متفرقة - إلى ثلاثة ألواح تقريبًا، وجاءت هذه الزيادات من جهتين:

الأولى: سقطٌ في اللوح الأخير من المخطوط[ر] تضمَّن أغلب الخاتمة، ولذا جاءت الخاتمة في [ر] مبتورة، حيث جاء نهاية المخطوط: (فالدَّمَامِينيُّ قَالَ كَذَا في شَرحِ ابنِ قاسِمٍ، وهُوَ في ذَاكَ تَابعٌ للمُصَنِفِ يَعنِي ابنَ مالكٍ ثُمَّ قَالَ مَعْنَى النَّاقِصَةِ).

والثانية: اختصار مقصود من الناسخ فيما يظهر لي، لأنه شرح لمعاني أبيات، ونقولات طويلة عن العلماء، ومسائل استطرد فيها المؤلف، وفوائد أو تنبيهات نحوية زيدت وليست من الأفعال الملحقة بـ(صار).

وتلخص عملي في تحقيق المخطوط في تقديم نصٍّ سليم مضبوط بالشكل، ومرقم بعلامات ترقيم توضح المعاني وتبيِّنها، وقد قابلت بين نسختي المخطوط وقارنت بينهما، واستعنت بالنسخة الثانية على بيان السقط أو الزيادة أو التصحيف في الأصل، وأشرت إلى مواضع الاختلاف بين النسختين أو الزيادة أو التصحيف في الحاشية، وأثبت في المتن من النسخة [ر] ما سقط من الأصل أو ما رأيتُ أنه الصواب، وميزته بين معقوفتين.

كما خَرَّجت الشواهد من القرآن والحديث والشعر، ووثَّقت نصوص العلماء وأقوالهم، وقارنتها بما في كتبهم، وأشرت بالحاشية إلى الاختلاف -إن وجد - بينها وبين ما نقله المؤلف، وترجمت للعلماء غير المشهورين.

نماذج من النسختين

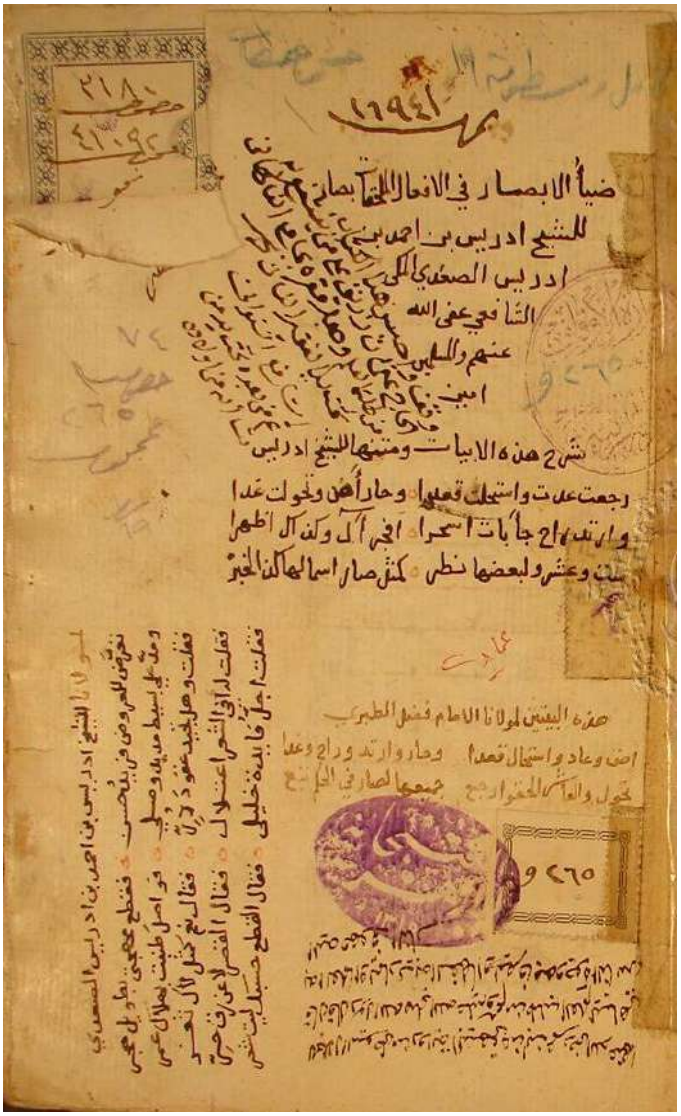

صورة الغلاف من نسخة الأصل (الأزهرية)

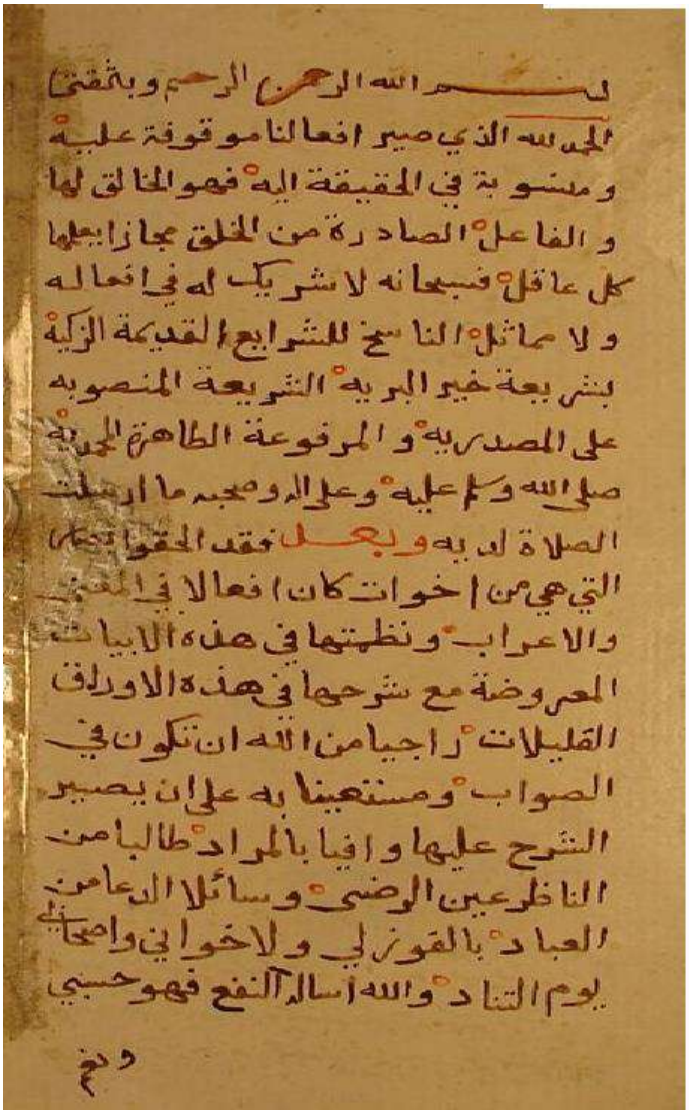

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله الذي صير افعالنا موقوفة عليه
ومنسوبة في الحقيقة اليه فهو الخالق لها
والفاعل الصادرة من الخلق مجازا بجعلها
كل عاقل فسبحانه لا شريك له في افعاله
ولا مماثل الناسخ للشرايع القديمة الزكية
بشريعة خير البرية الشريعة المنصوبه
على المصدرية والمرفوعة الطاهرة المحمدية
صلى الله وسلم عليه وعلى اله وصحبه ما ارسلت
الصلاة اليه وبعد فقد الحقوا بعض
التي هي من اخوات كان افعالا في المعنى
والاعراب ونظمتها في هذه الابيات
المعروضة مع شرحها في هذه الاوراق
القليلات راجيا من الله ان تكون في
الصواب ومستعينا به على ان يصير
الشرح عليها وافيا بالمراد طالبا من
الناظر عين الرضى وسائلا الدعاء من
العباد بالفوز لي ولاخواني واصحابي
يوم التناد والله اسأله النفع فهو حسبي

ونعم

صورة الصفحة الأولى من نسخة الأصل (الأزهرية)

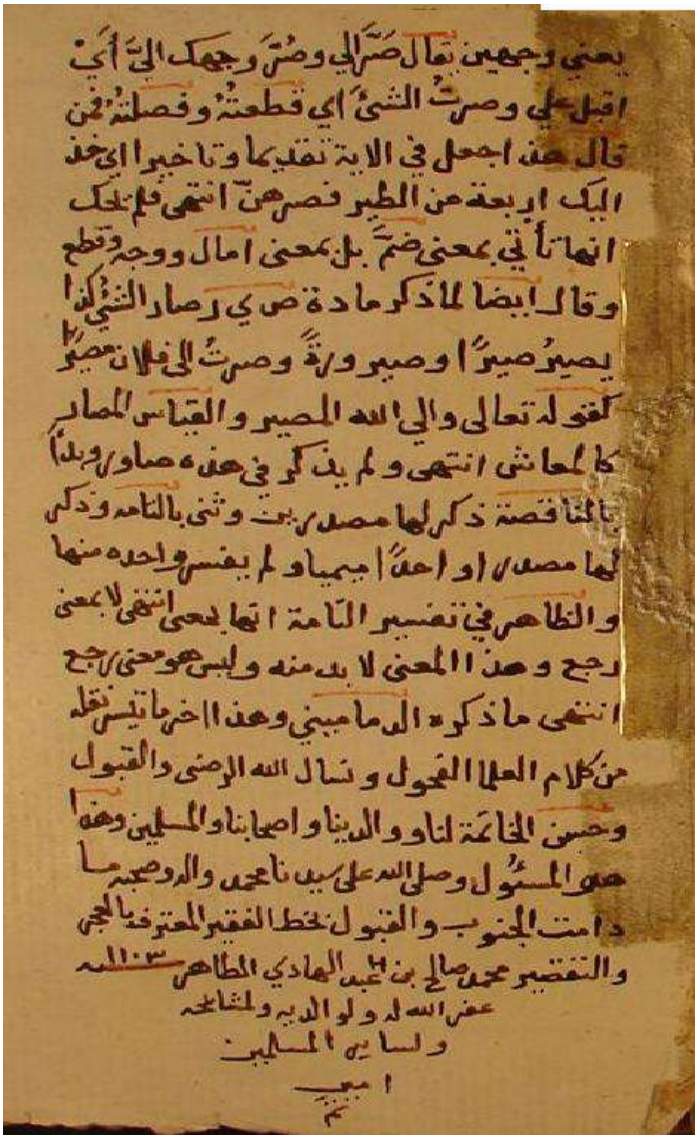

يعني وجهين يقال صرت إلي وصرت وجهك إليّ أي
اقبل علي وصرت الشيء أي قطعته وفصلته فمن
قال هذا اجعل في الآية تقديما وتاخيرا اي خذ
اليك اربعة من الطير فصرهن انتهى فلم تجد
انها تأتي بمعنى ضم بل بمعنى امال ووجه وقطع
وقال ايضا لما ذكر مادة ص ي ر صار الشيء كذا
يصير صيرا وصيرورة وصرت الى فلان اصير
كقوله تعالى والي الله المصير والقياس المصار
كالمعاش انتهى ولم يذكر في هذه صاور وبدأ
بالمناقصة ذكر لها مصدر بيت وثنى بالنامة وذكر
لها مصدرا واحدا اجمالا ولم يفسر واحدة منها
والظاهر في تفسير النامة انها بمعنى انتهى لا بمعنى
رجع وهذا المعنى لا بد منه وليس هو معنى رجع
انتهى ما ذكره الدماميني وهذا اخر ما تيسر نقله
من كلام العلما الفحول ونسال الله الرضى والقبول
وحسن الخاتمة لنا ولوالدينا واصحابنا والمسلمين وهذا
هو المسئول وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه ما
دامت الجنوب والقبول لخط الفقير المعترف بالعجز
والتقصير محمد صالح بن عبد الهادي المطاهري ١١٠٣ هـ
عفى الله له ولوالديه ولمشايخه
ولسائر المسلمين
آمين

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة الأصل (الأزهرية)

صورة الصفحة الأولى من النسخة الثانية (ر)

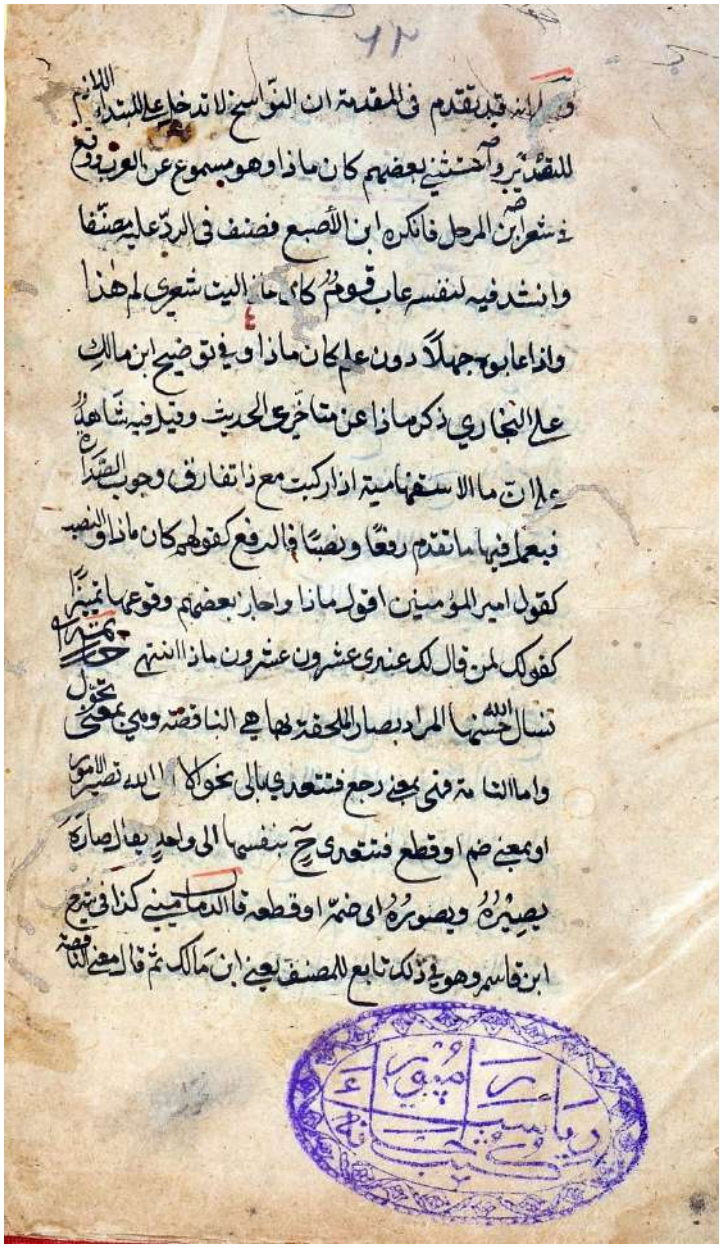

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة الثانية (ر)

القسم الثاني: النصُّ المُحققُ
[ربِّ يَسِّرْ وتَمِّم بالخيرِ] (١٧)
وبهِ ثِقتِي(١٨)

الحمدُ لله الذي صيَّرَ أفعالَنا موقوفةً عليه، ومنسوبةً في الحقيقةِ إليه؛ فهو الخالقُ لها والفاعِلُ، الصَّادرَةُ مِن العبادِ مجازًا، يعلمُها كلُّ عاقلٍ، فسُبحانَه لا شريكَ له في أفعالِهِ ولا مُماثلَ، النَّاسِخُ للشَّرَائِعِ القديمةِ الزَّكيَّةِ(١٩) بشَريعةِ(٢٠) خَيرِ البريَّةِ، الشَّريعةِ المَنصوبةِ على المَصْدريَّةِ، والمرفوعةِ الطَّاهرةِ(٢١) المُحمَّديَّةِ، صلَّى الله وسلَّمَ عليه وعلى آله وصَحبِهِ مَا أُرسِلَتِ الصَّلَواتُ لديهِ، وبعدُ:

فقد ألْحَقوا بـ(صارَ) التي هيَ مِن أخَواتِ (كَانَ) أفعالًا في المعنَى والإعرابِ، ونظَمتُها في هذهِ الأبياتِ المَعْروضةِ(٢٢) مع شرحِها في هذه الأوراقِ القَليلاتِ، راجيًا مِنَ الله أنْ تكونَ في الصَّوابِ، ومُستعينًا به على أنْ يَصيرَ الشَّرحُ عليها وافيًا بالمُرادِ، طالبًا مِنَ النَّاظرِ عينَ الرِّضى، وسائلًا الدُّعاءَ مِنَ العِبَادِ بالفَوزِ لي ولإخواني وأصحَابي يومَ

---

(١٧) ليست في الأصل.

(١٨) في (ر): نستعينُ على القومِ الكافرينَ.

(١٩) في (ر): الزكية القديمة.

(٢٠) في (ر): صَفْوَةِ.

(٢١) الطاهرة، ليست في (ر).

(٢٢) هي ثلاثة أبيات نَظَمَها المؤلف وبيَّن فيها الأفعال الملحقة بـ(صار)، ذُكرت في غلاف النسخة الأصل، قال:

رَجَعْتَ عُدْتَ وَاسْتَحَلْتَ قَعَدَا ... وَحَارَ آضَ وَتَحَوَّلَتْ غَدا

وَارْتَدَّ رَاحَ جَاءَ بَاتَ أَسْحَرا ... أَفْجَرَ آلَ وَكَذَاكَ أَظْهَرا

سِتٌّ وعَشْرٌ وَلِبَعْضِهَا نَظَرْ ... كَمِثْلِ صَارَ اسْمًا لَهَا كَذَا الخَبَرْ

التَّنَادِ، واللَّهَ أسألُ النَّفعَ، فهو حَسْبي [٢/ب] ونِعمَ الوكيلُ[٢٣]، وسَمَّيْتُهُ: ضِياءَ الأبصارِ في الأفعالِ [المُلْحَقَةِ] [٢٤] بـ(صار)، وجملةُ الأفعالِ سِتَّةَ عشرَ على تفصيلٍ في الرَّاجحِ منها، وسَتأتي مُسَطَّرةً في النَّظمِ والشَّرْحِ.

مقدمةٌ

اشترطوا للنَّواسِخِ كلِّها أنْ تدْخُلَ على المبتدأِ إنْ لم يُخبَرْ عنه بجملَةٍ طَلَبيَّةٍ. قالَ الدَّمَامِينيُّ: ((وهذا مَبنيٌّ على الصَّحيحِ مِن أنَّ الجُملةَ الطَّلَبيَّةَ تقعُ خبرًا للمبتدأِ))[٢٥]. قالَ: ((ويَنبَغي أنْ تدْخلَ على مبتدأٍ لم يُخْبَرْ عنهُ بجمْلةٍ إنشائيَّةٍ؛ فإنَّهُ لا يَجوزُ: (كانَ عَبْدي يِعْتَكَهُ)؛ على قَصْدِ الإنشاءِ)) [٢٦] انتهى. ونَدَرَ وُقُوعُ الخبرِ جُملَةً طَلَبيَّة، كَقولِهِ[٢٧]:

ألاَ يَا أمَّ فَارِعَ لا تَلُومِي ... عَلَى شَيءٍ رَفَعْتُ بِهِ سَمَاعِي

وكُونِي بالْمكارِمِ ذَكِّرِينِي ... وَدَلِّي دَلَّ مَاجِدَةٍ صَنَاعِ(٢٨)

---

(٢٣) (واللَّهَ أسألُ النَّفعَ، فهو حسبي ونعم الوكيل) ليست في (ر).

(٢٤) (الملحقات) في الأصل، وفي (ر) (الملحقة) وقد أثبت ما جاء في (ر)؛ لأنها جاءت في صفحة العنوان في الأصل وتكررت مرتين في الصفحة الأولى من (ر).

(٢٥) تعليق الفرائد: ١٦٠/٣.

(٢٦) تعليق الفرائد: ١٦٠/٣.

(٢٧) من الوافر، لبعضُ بني نهشل. انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني: ٦٧/٢، وشرح الحماسة للمرزوقي: ٤٦٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٣٥/١.

(٢٨) البيت الأول والشطر الثاني من البيت الثاني ليس في (ر).

فقَولُهُ: (ذَكِّريني) جُملَةٌ طَلَبيَّة[٢٩]، ومعَ نُدُورِهِ أُوِّلَ عَلى وَضْعِ الأَمرِ مَوضِعَ الخَبَرِ، أيْ: تُذَكِرِيني[٣٠]، كقَولِهِ تَعَالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥]، وَ(فَارِعُ) تَرْخِيمُ فَارِعَةٍ، وهُو اسمُ امرَأةٍ، ((والدَّالُّ قَرِيبُ الْمَعْنَى مِنَ الهَدي، وَهُمَا مِنَ السَّكِينَةِ[٣/أ] وَالْوَقَارِ فِي الْهَيْئَةِ والمَنْظر وَالشَّمَائِلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ قَالهُ أبو عُبيْد[٣١]، و(ماجدة) من المَجْدِ وهُو الكَرمُ، يُقالُ: مُجْدٌ بالضَّمِ، والصَّنَاعُ[٣٢]: الحُذَاقُ المَاهِرَةُ بِعَمَلِ اليَدينِ))[٣٣]. انتَهى مِنْ ابنِ عَقِيلٍ.

وزَعَمَ بَعضُ النُّحاةِ أنَّ النَّواسِخَ لا تَخْتَصُ بالمُبْتَدأِ والخَبَرِ، مُسْتَدِلًا بِقَولِ الشَّاعِرِ[٣٤]:

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يا ضُباعَا فَلا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا

فَإنَّ (مَوْقِفٌ) نَكرَةٌ و(الوَدَاع) معرِفةٌ، ولا يَجُوزُ ذَلكَ قَبلَ دَخولِ (كَانَ)، وجَوابُهُ أنَّهُ قبلَ دخولِ (كَانَ) هَكَذا: مَا مَوقِفٌ مِنْك الوَادَعُ، والنَّفيُ مُسَوِّغٌ للابْتِداءِ بالنَّكِرةِ[٣٥].

ويُشترَطُ للنَّواسخِ أيضًا[٣٦] أنْ لَا يَلْزَمَ المبتدأُ التَّصديرَ؛ كأسماءِ الشَّرطِ، والاستفهامِ، ومَا أُضِيفَ إليهما، والمَقْرونِ بـ(لامِ) الابتداءِ و(كمْ) الخَبَريَّةِ، خِلافًا

---

(٢٩) (فقَولُهُ: (ذَكِّريني) جُملَةٌ طَلَبيَّة) ليست في (ر).

(٣٠) في (ر): (هوَ مُؤَوَّلٌ بالخبرِ؛ أي: كُوني تُذكِرِيني).

(٣١) انظر: غريب الحديث: ٢٧٥/٤.

(٣٢) في الأصل: (ضباع).

(٣٣) المساعد في تسهيل الفوائد: ٢٥١/١.

(٣٤) من الوافر، للقطامي؛ عُمير بن شُييم التغلبي، ديوانه ص: ٣١، وانظر: المقتضب ٩٤/٤، والأصول لابن السراج: ٨٣/١، وشرح شواهد المغني للسيوطي: ٨٤٩/٢.

(٣٥) (فقوله ذكريني) في الصفحة السابقة إلى قوله: (مسوغ للابتداء بالنكرة) غير موجود في (ر).

للأخفَشِ في (كمْ)؛ فإنَّه أجازَ جَعْلَها اسمًا لـ(كانَ)؛ لأنَّها بمنزلةِ (كثيرٌ) فلا يلزمُ الصَّدرَ[٣٧]. قالَ الدَّمَامِينيُّ: ((والصَّحيحُ المَنعُ؛ لِعَدَمِ السَّماعِ، ولأنَّها إنشائيَّةٌ)) [٣٨] انتهى.

واستُثْنِي منهُ (ضَميرُ الشَّأنِ) معَ لُزومِ الصَّدرِ، كَقولِهِ[٣٩]:

إذا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وَآخَرُ مُثْنٍ بالذي كُنْتُ أَصْنَعُ

[٣/ب] وبعضُهُم المَوصولَ المُضَمنَ مَعْنَى الشَّرطِ عندَ الجُمهُورِ، ومنَعهُ الأخْفشُ[٤٠]. وإذا دَخلتْ النَّوَاسِخُ زَالتْ الفَاءُ مِن خَبَرِهِ لزَوَالِ الشَّبهِ بالشَّرطِ بزوالِ الصَّدْريَّةِ، كَذَا قَالُوا[٤١].

ويُشتَرطُ أنْ لَا يلزمَ المبتدأُ الحذفَ أيضًا[٤٢]؛ حَذَرًا مِنَ المُخْبَر عنه بنَعتٍ مَقطوعٍ ونحوِه. ويُشتَرطُ أيضًا[٤٣] أنْ لَا يلزمَ المبتدأُ عَدَمَ التَّصَرُّفِ، كـ(أيْمُن) في القَسَمِ و(طُوبى للمُؤمِنِ) و(ويلٌ للكَافِرِ) و(سَلامٌ عَليكَ). والمرادُ بعِدمِ التَّصرُّفِ[٤٤] كما قالَ

---

(٣٦) في (ر): (ويشترط لها).

(٣٧) انظر: رأي الأخفش في التذييل والتكميل: ١٢٧/٤، والبحر المحيط: ٦٢/٩.

(٣٨) تعليق الفرائد: ١٦١/٣، وانظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ١٠٥٠/٢/٢-١٥٠١. والتذييل والتكميل: ١٢٧/٤.

(٣٩) من الطويل، للعجير بن عبد الله السلولي، من قصيدة في مجموع شعره ص: ٢١٥، مجلة المورد، العدد الأول من المجلد الثامن ١٩٧٩ م، جمع محمد نايف الدليمي، وانظر: الكتاب: ١/ ٧١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٣٨/٢، والتذييل والتكميل: ٢٥٠/٤.

(٤٠) انظر: ارتشاف الضرب ١١٤٤/٣.

(٤١) من قوله: (واستثني) إلى قوله: (كذا قالوا) ليس في (ر).

(٤٢) (أيضا) ليست في (ر).

(٤٣) (أيضا) ليست في (ر).

(٤٤) من قوله: (كأيمن) إلى قوله: (عدم التصرف) ليس في (ر).

الدَّمَامينيُّ: ((عَدَمُ لُزُومِ صِيغةٍ واحدةٍ؛ وذلكَ بأنْ يُصَغَّرَ ويُثنَّى ويُجمَعُ، لا التَّصرُّف المذكُور في الظُّروفِ والمَصادِرِ؛ وهو عدَمُ مُلازَمَةِ وَجْهٍ مِن أوجُهِ الإعرابِ، كما تَوَهَّمَ أبو حيَّانٍ وأتباعُهُ[٤٥]؛ لئلَّا يلزمَ التَّكرارُ بما بعدَ هذه الشَّروطِ، وإنَّما اُشتُرِطَ ذلكَ؛ لأنَّ الأصلَ في الأسماءِ التَّصَرُّفُ بالمَعنى الذي ذكَرْناهُ، وكذا الأصلُ في الأفعالِ التَّصرُّفُ؛ أي عَدَمُ لُزومِ صِيغةٍ واحدةٍ؛ وذلكَ بأنْ تُستَعْمَلَ بالأوجُهِ الثَّلاثةِ الدَّالَةِ على خُصُوصيَّاتِ الأزمِنَةِ. والحروفُ كلُّها[٤/أ] بخلافِ ذلك؛ فمتى كانَ الاسمُ جامدًا أشبَهَ الحرفَ، والنَّاسخُ لا يدخُلُ على الحرفِ، فكذلكَ لَا يدخُلُ على ما يُشْبِهُهُ، كذا قررَه الرَّضِيُّ[٤٦]. قلتُ: وفيه نَظَرٌ؛ لِمَا يَلْزَمُ مِن أنَّ (مَن) و(ما) الموصُولتينِ

مثلًا لَا تدخُلُ عليهما هذهِ النَّواسِخُ، وبطلانُه مقطوعٌ بهِ))[٤٧] انتهى كلامه.

ويُشتَرطُ أيضًا[٤٨] أن لَا يَلزَمَ الابتدائيَّةَ بِنَفسِهِ؛ أي لا بسبَبِ لفظٍ آخرَ، أو بغيرِه[٤٩]، ومثَّلَ[٥٠] ابنُ مالكٍ لِلزُومِ الابتدائِيةِ بِنَفسِهِ[٥١] بِقولِهم: (أقلُّ رَجلٍ يقولُ

---

(٤٥) انظر: التذييل والتكميل: ٨ / ٨٤.

(٤٦) شرح الرضي: ٢/٢/١٠٥٠-١٠٥١.

(٤٧) تعليق الفرائد: ١٦٢/٣.

(٤٨) (أيضا) ليست في (ر).

(٤٩) (بِنَفسِهِ، أيْ لا بسبَبِ لفظٍ آخرَ، أو بغيره)، ليست في (ر).

(٥٠) (ومثَّلَه) في (ر).

(٥١) (للزوم الابتدائية بنفسه) ليست في (ر).

ذلكَ)، وبقولهم: (نولُكَ[٥٢] أنْ تَفعلَ) [٥٣]. وردَّ أبو حيَّانٍ الثَّانيَ[٥٤]، وتبِعَه تلميذُه ابنُ قاسمٍ[٥٥] بقولِ النَّابغةِ[٥٦]:

فلمْ يَكُ نَوْلُكُم أنْ تُشقِذوني ... ودُوْني عَازِبٌ وبلادُ حَجْرِ

فأَدخَلَ (كَانَ) عَلى (نَوْلُكُم)، والمُضارعُ مِن قَولِهِ: (تُشقِذوني) بِضمِ أَوَلِهِ، مُضَارِعُ (أَشْقَذَه)، بهَمَزةٍ فَشِينٍ مُعْجَمَةٍ فقَافٍ فَذَالٍ مُعْجَمةٍ؛ أيْ: طَرَدَهُ، (وَدُونِي): ودُونَ أَرضِي أو بَلدِي.

وبِمَا أَنشَدَهُ الزَّمخْشريُّ في (الأسَاسِ) في قولِ الشَّاعِرِ[٥٧]:

... عُنِيتَ بِنَا مَا كَانَ نَوْلُكَ تَفْعَلُ

ولزُومُ الابتدَائيَّةِ إمَّا لنَفسِهِ. قالَ الدَّمَامِينيُّ: ((مَثلَّ لهُ ابنُ قاسِمٍ وغَيْرُهُ[٤/ب] بِقولِهِمْ: (أقَلُّ رَجلٍ يَقولُ ذَلكَ)، أو (ما يَقُولُ ذَلكَ رَجُلٌ). وَلا يَدْخُلُ النَّاسِخُ عَليهِ كَمَا لا يدْخُلُ عَلى ما في مَعْنَاه، وفيهِ نَظَرٌ، والظَّاهِرُ أنَّ هذا الَّذيْ يُقالُ فيهِ امتَنَعَ لمانِعٍ معْنويٍّ، كمَا يَأتِي، فَينبَغيْ أن يُفكَّر في مثَالٍ لِهذا القِسْمِ)) [٥٨] انتهى.

---

(٥٢) (قولك) في (ر).

(٥٣) شرح التسهيل: ٣٣٦/١.

(٥٤) انظر: التذييل والتكميل: ١٢٨/٤.

(٥٥) انظر: شرح التسهيل للمرادي – القسم النحوي – ص: ٢٨٧.

(٥٦) من الوافر، انظر: ديوان النابغة، ص: ٧٦، وانظر: التذييل والتكميل: ١٢٨/٤.

(٥٧) أساس البلاغة للزمخشري: ٣١٠/٢. والبيت بلا نسبة وهو عجز بيت من الطويل، وصدره:
أَأَنْ حَنَّ أَجْمالٌ وفارقَ جيرَةٌ.

(٥٨) تعليق الفرائد: ١٦٥/٣مع اختلاف يسير، وانظر: شرح التسهيل للمرادي، ص: ٢٨٧.

وإمَّا لِمَصْحوبٍ لَفْظِيٍّ، قالَ ابنُ قَاسمٍ: ((كَمَثلِ المُبتَدأ بَعدَ (لوْلا) الامْتِناعِيةِ وإذَا الفُجَائيةِ))[٥٩]، قَال الدَّمَامِينِيُّ: ((وَفِيهِ نَظَرٌ إذْ لا يَمتَنِعُ[٦٠] في (لوْلا زَيدٌ سَالمٌ لهلَكَ) أنْ يَقَالَ: (لوْلا كَونُ زَيدٍ مُسَالِما)، وَكَذَا (لوَلا زَيدٌ لأكرمتُكَ)، لا يَمتَنِعُ أنْ يُقالَ: (لوْلا كونُ زيدٍ لأكرَمْتُكَ)، فَلم[٦١] يَمتنِعْ دُخولُ النَّاسِخِ مُطلَقًا، بَل النَّاسِخُ الفِعليُّ)) [٦٢] انتَهى كلامُهُ.

وإمَّا لِمصحُوبٍ مَعنَويٍّ نَحوُ: (مَا أَحسَنَ زَيدًا)، و(للهِ دَرُّكَ)، ومِن أمْثَالِهِمْ: (العَاشِيةُ تَهيجُ الآبيةَ)[٦٣]، يَعْنونَ أنّ الأبِلَ التِي تتَعَشَّى إذا رأَتْها التِي لا تَشتَهِي العَشَاءَ اشتَهتْ فأكَلتْ معَها، ومِنْ كَلامِهِمْ: (الكِلابُ على البَقَرِ)[٦٤]، مَثَّل بِهِ ابنُ مَالكٍ لِهذَا القِسمِ[٦٥]، وهوَ ما لزمَ الابْتِدائيةَ لَمصحُوبٍ مَعنَويٍّ، قَال الدَّمَامِيني في شرحِ التَّسهِيلِ: ((وقَدْ يُعتَرضُ[٥/أ] بقَولِهِمْ: (الكِلابَ) بالنَّصبِ بِتقدِيرِ: أرسِلْ الكِلابَ عَلى البَقَرِ، فَأينَ لُزُومُ الابتدَائيةِ، والمَسْألةُ في الفَصِيحِ[٦٦]، وهو قدْ ذَكرَها في هَذا الكِتَابِ)) [٦٧] انتهى.

---

(٥٩) شرح التسهيل للمرادي، ص: ٢٨٨ مع اختلاف يسير في النقل.

(٦٠) (تَمتَنِعُ) في (ر).

(٦١) (فلا يمتنع) في (ر).

(٦٢) تعليق الفرائد: ١٦٥/٣، وانظر: الفصيح لثعلب، ص: ٣١١.

(٦٣) بفتح تاء تَهيج، انظر: جمهرة الأمثال للعسكري: ٢ / ٥٧.

(٦٤) انظر: جمهرة الأمثال: ٢ / ١٦٩، وهو بفتح الباء في (الكلاب)

(٦٥) شرح التسهيل لابن مالك: ٣٣٧/١. وانظر تعليق الفرائد: ١٦٥/٣.

(٦٦) يقول ثعلب في الفصيح: ((وتقول: الكلاب على البقر، تنصب الكلاب وترفعها)). ص: ٣١١.

(٦٧) تعليق الفرائد: ١٦٦/٣.

تَنبيهٌ:

قَولُهمْ: يُشترطُ أَلَّا يَلزمَ عدمُ التَّصرفِ، يُغنِي عَن قَولِهمْ: يُشتَرطُ أَلَّا يَلزمَ الابتِدائيةَ، فَإنَّ (طُوبَى) كَما لا يُتَصرَّفُ فيه بِنفْسِهِ حيثُ لا يُثَنَّى ولا يُجمَعُ ولا يُستعمَلُ إلاَّ مُبتدأً كَذلكَ (أَقَلُّ رَجُلٍ) ونَحوُهُ فَإنَّهُ لا يُتَصرفُ فيهِ باعْتِبار مَحَلِّهِ، إذا لا يُستَعمَلُ إلا مُبتدأً. انتَهى.

فَإنَّ قُلتَ: لمْ يُقيدْ ابنُ مالكٍ فِي أَلفِيَّتهِ شَيئًا[٦٨] مِن الشُّروطِ كَمَا قيَّد شرطَ عَملِ (زَالَ) وأخَواتِها بِتقدِيرِ النَّفِي ونَحوِهِ، و(دَامَ) بِتقديرِ (ما) المَصدَريَّةِ[٦٩]، قُلتُ: قدْ أجَابَ الأندَلُسي[٧٠] عنْ تَركِ هذهِ القُيُودِ[٧١] بأنَّ هذهِ الأسْماءَ ونحوَهَا صَالحَةٌ لأنْ تَكونَ اسمًا للنَّاسخِ وفَاعلًا ومَفعُولًا، ثمَّ عَرَضَ لهَا مَانعٌ، هَو لُزُومُ الصَّدرِ، واسمُ (كَانَ) وأخوَاتِها والفَاعِلُ لا يَتَقدَّمانِ عَلى العَاملِ، ومُرادُهمْ أَنَّها مِن حيثُ الجُملةِ تَرفَعُ المُبتدأَ وتَنصبُ الخَبرَ مَا لمْ يَعرضْ مَانعٌ مِن ذَلكَ، إذْ أَحَكامُ [٥/ب] الفَاعلِ والابْتداءِ تُرَاعى فِي بَابِ (كَانَ) فَكانَ الأصْلُ الابْتداءَ أو اسمَ (كَانَ)[٧٢].

---

(٦٨) في الأصل (شيءٌ) بالرفع، وهو خطأ.

(٦٩) في قوله:

كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أصبحا ... أَمْسَى وَصَارَ لَيسَ زَالَ بَرِحَا

فَتِئ وانْفَكَ وهَذِيْ الأَرْبَعَةْ ... لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَه

انظر: ألفية ابن مالك، ص: ٩٠.

(٧٠) أبو محمد القاسم بن أحمد بن الموفق اللورقيّ الأندلسى النحويّ، وهو صاحب (شرح المفصل المسمَّى بالمحصل في شرح المفصل)، وله كتاب (المباحث الكاملية في شرح المقدمة الجزولية)، توفي سنة ٦٤٦هـ. انظر: إنباه الرواة، للقفطي: ١٦٧/٤.

(٧١) انظر: المباحث الكاملية في شرح المقدمة الجزولية، ص: ٤٨٦.

(٧٢) من قوله: (تنبيه) إلى قوله: (فَكانَ الأصل الابتداءَ أو اسمَ كان) ليس في (ر).

ولنَشْرَع الآنَ في المَقْصُودِ[٧٣]:

الأوَّلُ مِن الأفْعَالِ المُلحَقةِ بـ(صَارَ) (رَجَعتَ)

كَقوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: ((لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كفَّارًا يَضْرِبُ بَعضُكمْ رِقابَ بَعضٍ))[٧٤]، فالوَاوُ مِنْ (تَرْجِعُوا) في مَحَلِ رَفعٍ هَوَ الاسْمُ، و(كفَّارًا) هوَ الخَبَرُ، و(يَضربُ) فعلٌ مُضارعٌ مَرفُوعٌ، وَهوَ وفاعِلهُ ومَفْعُولُهُ في مَحَلِّ نَصْبٍ صِفةً لـ(كفَّارًا)، وَيَصحُّ أنْ تَكونَ جُملةُ (يَضربُ) في مَحَلِّ نَصبٍ عَلى الحَالِ مِن فَاعِلِ (تَرْجِعُوا)، ويُروَى بجَزمِ (يَضربُ)، وعليهِ هوَ بَدلُ اشْتِمالٍ مِنْ (تَرْجِعُوا)، وحينئذ لا شَاهِدَ للكِسَائيِّ؛ حيثُ استَدلَّ بهَذا الحَدِيثِ وجَعلَ الجَزمَ جَوابًا للنَّهي، فعِندَهُ يَصِحُّ الجَزمُ في جَوابِ النَّهْي بتَقدِيرِ (إنْ) الشَّرطِيَّةِ مِنْ غَيرِ تَقدِيرِ (لا)[٧٥]، والأَصَحُّ أنَّهُ لا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ شَرطٍ مَنفِي مَقَام النَّهي.

الثَّانِيْ مِن الأَفْعَالِ المُلَحقةِ بـ(صَارَ) (عُدْتَ)

حَاذِفًا للعَاطِفِ[٧٦]، وحَذْفُهُ جَائزٌ [٦/أ] في الضَّرُورَةِ إجْمَاعًا، وفِي السَّعةِ[٧٧] عِندَ جَماعَةٍ منهمُ ابنُ مَالِكٍ[٧٨]، ورَأيتُ بخَطِ شَيْخِنا الشيخ عَليٍّ الوَاطِيِّ[٧٩] –رَحمَهُ

---

(٧٣) بداية العرض بعد المقدمة.

(٧٤)صحيح البخاري (باب حجة الوداع): ١٧٦/٥، وصحيح مسلم (باب لا ترجعوا بعدي كفارا): ٨١/١. وراوي الحديث جرير بن عبدالله.

(٧٥) انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي: ١٢٥٧/٣.

(٧٦) يعني أنه حذف حرف العطف من النظم حين قال: رجعتَ عدتَ... ولم يقل: وعدت.

(٧٧) (وفي غيرها) في (ر).

(٧٨) انظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٨٠/٣.

(٧٩) هو علي بن محمد بن عبدالقادر الواطي المالكي، تتلمذ على الشيخ الأجهوري –الذي ستأتي ترجمته–، تبحر بالقراءات، ودرس الفقه وغيره، توفي سنة: ١٠٧٩هـ. انظر: المختصر من كتاب نشر النور والزهر لعبدالله أبو الخير، ص: ٣٧٣-٣٧٤.

اللهُ تَعَالى - مَا نَصُّهُ: ((إذْ الصَّحيحُ جَوازُ حَذفِ العَاطفِ في السَّعَةِ، وهُوَ لغَةٌ صَحيحَةٌ، قَالَ أبو زَيدٍ: سُمِعَ مِن كَلامِهِمْ: (أكَلتُ خُبزًا لحْمًا تَمرًا) إلى غَيرِ ذَلكَ[٨٠]، وأمَّا مَا نَقَله الشَّيخُ خَالدٌ في إعْرَابهِ مِن أنَّ حَذْفَ العَاطِفِ مَقْصُورٌ عَلى الضَّرُورَةِ، ولا يَجُوزُ اسْتِعْمالهُ في السِّعَةِ[٨١]، فقدْ نَقَلَ شَيْخُنَا علي الأُجْهُورِي[٨٢] عنْ شَيخِهِ العَلَّامَةِ ابنِ قاسِمٍ[٨٣] الاعْتِرَاضَ عَلَيْهِ في ذَلِكَ))[٨٤] انتهى. وقدْ قرَّرهُ لنَا أيضًا عنْ شيْخِهِ العلَّامةِ ابنِ قاسمٍ في الدرس[٨٥].

وفي الكَوْكَبِ الدُّريِّ للعَلَّامةِ الأَسْنَويْ: ((الوَاوُ العُاطفةُ يجُوزُ حَذْفُها إذا دَلَّ عَليها دَلِيْلٌ كَذا قَالُه الفَارِسِي[٨٦] واخْتَارَهُ ابنُ عُصفورٍ[٨٧] وابنُ مالكٍ[٨٨] واستَدلوْا

---

(٨٠) انظر: نص أبي زيد في الخصائص: ٢٩٠/١، وسر صناعة الإعراب: ٦٣٥/٢، وشرح الشافية الكافية لابن مالك: ١٢٦٠/٢، ومغني اللبيب لابن هشام، ص: ٨٣١.

(٨١) انظر: التصريح للأزهري: ٥٦٢/٣.

(٨٢) هو علي بن زين العابدين بن أبي محمد زين الدين عبدالرحمن بن علي أبو الإرشاد نور الدين الأُجهوري، نسبة إلى قرية أجهور الورد بريف مصر، له مؤلفات في فنون متعددة؛ في فقه المالكية والعقيدة والحديث والمنطق، وله شرح لألفية ابن مالك، توفي سنة: ١٠٦٦هـ. انظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي: ١٥٧/٣-١٦٠.

(٨٣) هو شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي القاهري الشافعي، تتلمذ على الشيخ ناصر الدين اللقاني، ومن مصنفاته: (الحاشية على شرح جمع الجوامع) و(حاشية على المختصر في المعاني والبيان) و(حاشية على شرح المنهج)، توفي بالمدينة عائدا من الحج عام: ٩٩٤هـ. انظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد، ص: ٦٣٦- ٦٣٧.

(٨٤) لم أعثر على توثيق للنص.

(٨٥) من قوله: (وقد قرره) إلى قوله: (في الدرس) ليس في (ر).

(٨٦) انظر: الحجة في القراءات السبع: ٤/ ٢٥، ٦٥/٦.

(٨٧) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢٥١/١-٢٥٢.

(٨٨) انظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٨٠/٣، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ١٢٦٠/٢.

بقولِ العَربِ: (أكلتُ لحْمًا سَمكًا تَمرًا) وخرَّجُوا عليهِ قَولَه تَعالى في سورة الغاشية[٨٩]: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ ۝٢ عَامِلَةٌ﴾ [الآية: ٢]، ثُمَّ قَالَ تَعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ۝٨﴾ [الآية: ٨] ؛ أيْ: (وَوُجُوهٌ)، وذهَبَ ابنُ جنيٍّ[٩٠] والسُّهَيليُّ[٩١] إلى مَنعِ ذلكَ)) [٩٢].

وشاهدُ (عَادَ) قولُ الشَّاعرِ[٦/ب] [٩٣]:

وَكَانَ مُضِلِّي مَنْ هُدِيْتُ بِرُشْدِهِ فَلِلَّهِ مُغْوٍ عَادَ بِالْرُشْدِ آمِرا

فَفي (عَادَ) ضَميرٌ مُستترٌ يَعودُ على (مُغْوٍ) هُو الاسمُ مَرفوعُ المَحَلِ، و(آمِرا) هُو الخَبَرُ.

وقوْلُهُ[٩٤]:

تَعُدْ فِيكُم جَزرَ الجَزُور رِماحُنا وَيُمْسِكْنَ بالأَكْبَادِ مُنكسِراتِ[٩٥]

فـ(رِمَاحُنا) اسْمُها مُؤخرٌ، و(جَزْرَ الجَزُورِ) خَبرُها مُقدمٌ؛ أي: تَصيرُ رِماحُنا فِيكُم جَزْرَ الجَزُورِ. ومِنْ النَّحْويينَ مَنْ منعَ هَذا العَملَ لـ(عَادَ) مُحتجًّا بأنَّها فعلٌ تَامٌ

---

(٨٩) في سورة الغاشية، ليست في (ر).

(٩٠) انظر: الخصائص: ١/٢٩١ – ٢/٢٨٢.

(٩١) انظر: نتائج الفكر، للسهيلي، ص: ٢٠٧.

(٩٢) الكوكب الدري للأسنوي، ص: ٣٠٧.

(٩٣) من الطويل، ينسب إلى خنافر الحميري، في أمالي أبي علي القالي، ص: ١٣٥، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية لابن مالك: ١/٣٨٩.

(٩٤) من الطويل، لامرأة من عامر، انظر: شرح الحماسة للمرزوقي، ص:٥٣٢، والتذييل والتكميل: ٤/١٦١، وتعليق الفرائد: ٣/١٩٤.

(٩٥) الشطر الثاني ليس في (ر).

يَتعَدَّى بِـ(إلى)، قال: ((وإنَّما المَنْصُوبُ حالٌ))[٩٦]، واحتَجَّ ابنُ عُصفُورٍ بالبيْتِ الثَّاني عَلى أنَّ المنصُوبَ خَبرٌ لا حَالٌ لِكوْنِهِ مَعرِفَةً، ثُمَّ قَالَ: ((وَلا يَمنَعُ أنَّ يَكُونَ حَالاً، لأنَّ التَّقْديْرَ: مِثْلَ جَزْرِ الجَزُورِ، وما كَانَ مِن المَعْرِفةِ على مَعنى (مِثل) فقد تَجعلُهُ العَرَبُ حَالًا في الشِّعْرِ))[٩٧] انتهى. لكنَّ الإنْصَافَ عَدَمُ التَّقدِيرِ والاعْتَسَافِ.

الثَّالثُ مِن الأفْعَالِ المُلحَقةِ بـ(صَارَ): استَحَلْتِ

كَما في الحدِيثِ: (فاستَحَالتْ غَرْبًا)[٩٨]، فالاسْمُ ضَميرٌ [مُستترٌ][٩٩] يَعودُ إلى الدَّلوِ في القِصَّةِ، و(غَرْبًا) هُو الخَبَرُ، وكقولِهِ[١٠٠]:

إنَّ الْعَدَاوَةَ تَسْتَحِيلُ مَوَدَّةً بِتَدَارُكِ الهَفَوَاتِ بِالْحَسَنَاتِ

[٧/أ] الرابعُ مِنْ الأفْعَالِ المُلحَقةِ بـ(صَارَ): قَعَدَا

بِحَذفِ العَاطفِ، والألفُ للإطْلاقِ[١٠١]، كقَوْلِهِمْ: (شَحَذَ شَفْرَتَهُ)، ويُروى: (أَرْهَفَ شَفْرَتَهُ حتَّى قَعَدَتْ كَأنها حَربَةٌ)[١٠٢]، فَفَي (قَعَدتْ) ضَميرٌ مُستترٌ عَائدٌ على الشَّفْرَةِ مَرْفُوعُ المَحَلِّ هو الاسمُ، وَجملةُ (كَأنَّها حَرْبَةٌ) في مَحَلِ نصبٍ خَبرٌ، ((يُقَالُ:

---

(٩٦) انظر: التذييل والتكميل: ٤/١٦١، وتعليق الفرائد: ٣/١٩٤.

(٩٧) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/٣٩٩.

(٩٨) الحديث في صحيح البخاري باب مناقب عمر: ٥/١٠، وفي صحيح مسلم باب من فضائل عمر: ٤/١٨٦٢، وراوي الحديث عبدالله بن عمر.

(٩٩)زيادة في (ر).

(١٠٠) من الكامل، بلا نسبة، انظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٤٧ ، وتمهيد القواعد بتسهيل الفوائد لناظر الجيش: ٣/ ١١٠٤، وهمع الهوامع للسيوطي: ١/ ٤١٤.

(١٠١) يقصد قوله: رَجَعْتَ عُدْتَ وَاسْتَحَلْتَ قَعَدَا

(١٠٢) انظر: التذييل والتكميل: ٤/١٦٤، وتعليق الفرائد: ٣/١٩٩.

أَرْهَفْتُ سَيفِي ؛ أي: رَقَقْتُهُ فَهَو مُرهَفٌ، والشَّفْرَةٌ بالفَتحِ السِّكِّينُ العَظِيمُ، وشَفْرَةُ الإِسْكَافِي إِزْمِيْلُهُ الذيْ يَقطَعُ بِهِ، وشَفْرَة السَّيفِ أيضًا حَدُّهُ)) قالَهَ ابنُ عَقِيلٍ[١٠٣].

قَالَ الأَنْدَلُسِي: ((لا يُتَجاوزُ بـ(قَعَدَ) المَوْضعُ الذيْ استعْمَلْتها فيهِ العَربُ)) [١٠٤] انتَهى. وقَال ابنُ الحَاجبِ: ((وأمَّا (قَعَدَ) فَلا يَطَّردُ، وإن قُلنا بالطردِ فَإِنَّمَا يَطَّرِدُ في مِثْلِ المَوضعِ الذيْ استُعْملِ فيهِ، فِلا يُقال: (قَعَدَ كَاتَبًا)، بِمعنَى (صَارَ)، بَل يُقال: (قَعَدَ كَأَنَّهُ سُلْطَانٌ)، لكَوْنِهِ مِثْلَ: قَعَدَتْ كأَنَّها حَرْبَةٌ))[١٠٥]، واستَحْسَنَهُ الرَّضيُّ[١٠٦]، وقَالَ ابنُ مَالك: ((لا يلحقُ بـ(صَار) قَعَد مُطلقًا))[١٠٧]، قالَ الدَّمامِيني: ((أيْ سَواءً كَانَ الخبرُ مُصَدَّرًا بـ(كَأنَّ) مثلُ: (قَعَدتْ كأَنَّها حَربَةٌ)، أو لمْ يكُنْ، كمَا ذهَبَ إليهِ الفَّراءُ[١٠٨]، وجُعَل منه قَولُهُ[٧/ب] [١٠٩]:

لا يَنفَعُ الجارِيَةَ الخِضابُ
ولا الوِشاحانِ، ولا الجِلْبابُ
مِنْ دُونِ أَنْ تَلْتَقيَ الأَركابُ

---

(١٠٣) المساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٢٥٩. وقوله: (يقال: أرهفت) إلى قوله: (قاله ابن عقيل) ليس في (ر).

(١٠٤) الكلام بنصه في: المباحث الكاملية في شرح المقدمة الجزولية، ص: ٤٩٤.

(١٠٥) النص في شرح الرضي على الكافية مع تغيير ييسير:١٠٣١/٢/٢، وانظر: شرح المفصل لابن الحاجب:٧٤/٢.

(١٠٦) انظر: شرح الرضي على الكافية: ١٠٣١/٢/٢.

(١٠٧) العبارة في شرح التسهيل لابن مالك: ((والأصح ألا تلحق بها آل ولا قعد مطلقا)): ٣٤٤/١. وابن مالك في شرح الكافية الشافية يصرح بأن (قعد) يلحق بـ(صار)، انظر: ٣٤٨/١.

(١٠٨) انظر: معاني القرآن للفراء: ٢ / ٢٧٤.

(١٠٩) من الرجز، يُنسب لبعض بني عامر، انظر: معاني القرآن للفراء: ٢٧٤/٢، والأضداد لأبي بكر الأنباري، ص: ٢٧٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٤٨/١.

ويَقْعُدَ الأَيْرُ له لُعابُ

وجَعَلَ منهُ الزَّمَخشَرِي: ﴿فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا ﴿٢٢﴾﴾[الإسراء: ٢٢][١١٠]، قَالَ الدَّمَامِينيُّ: ((وقدْ علمتُ كلامَ ابنِ الحَاجبِ فيهِ))[١١١] انتَهى.

وأقُولُ[١١٢]: مَا المانعُ لوْ أُعْرِب (الأَيْرُ)[١١٣] مِن قَولِه[١١٤]: (ويَقْعُدُ الأَيْرُ له لُعَابُ) اسمُ (يَقْعُدُ)، وجملةُ: (لهَ لُعَابٌ) مِنْ المبتَدأِ والخَبرِ في مَحَلِ نَصْبٍ خبرُ: (يَقعدُ)، و(الأَرْكابُ) جمْعُ ركَبٍ مُحَرّكًا، وهوَ العَانَةُ مِنْ الرَّجُلِ والمرْأةِ، وقِيلَ: مِنْ المَرأةِ حَسبُ. وهَذهِ الأبْياتُ وإنْ كانَ فِيهَا مُجُونٌ لكنْ مِثلُ هَذا يُستَشْهدُ به، وتَقْرأُ ولوْ في المَسْجِدِ كمَا صَرَّحوا بهِ. انتَهَى[١١٥].

الخَامسُ مِنْ الأفْعَالِ المُلحقةِ بـ(صَارَ): حَارَ

كَقولِهِ[١١٦]:

ومَا المرْءُ إلاَّ كالشِّهابِ وضَوْؤهُ يَحورُ رَماداً بَعْدَ إذْ هُوَ ساطِعُ

فـ(ضَوْؤهُ) مُبتدأٌ مَرفوعٌ مُضافٌ إلى ضَميرٍ يَعودُ إلى المَرءِ، وإلى الشِّهَابِ، وجُملةُ: (يَحُورُ) في محلِّ رَفعٍ خَبرُ المُبتَدأ، ويَصحُّ أنْ يَكونَ (ضَوْؤهُ) بالجَرِّ عَطْفًا عَلى الشِّهَابِ، فَجُملةُ (يَحُورُ) إمَّا أنْ تَكونَ في مَحَلِّ نَصْبٍ عَلى الحَالِ مِنْ الشِّهابِ[٨/أ] أو

---

(١١٠) انظر: الكشاف: ٤٤٧/٢.

(١١١) تعليق الفرائد: ٢٠٠/٣.

(١١٢) (قُلتْ)، في (ر).

(١١٣) (في الآية) في الأصل وهو خطأ.

(١١٤) (في قوله تعالى) في الأصل وهو خطأ.

(١١٥) من قوله: (وهذه الأبيات) إلى قوله: (كما صرحوا به) ليس في (ر).

(١١٦) من الطويل، للبيد بن ربيعه، ديوانه: ص ١٦٩، وانظر: آمالي ابن الشجري: ٢٢٨/٣، والتذييل والتكميل: ١٦٢/٤.

منْ المَرء، وإمَّا أنْ تَكونَ الجُملةُ[١١٧] في مَحلِّ جَرٍّ صَفةً مِن (الشَّهَابِ) أو مِنْ (المَرء) أيَضًا، كَما قَالُوهُ في نَظيرِهِ منْ قَوْلِهِ[١١٨]:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيْمِ يَسُبُّنِي

في المُعَرَّف بَلامِ الجِنسِ. وإمَّا أنْ تَكونَ في مَحلِ نَصْبِ على الحَالِ مِن الضَّميرِ المَجرورِ في (ضَوْؤهُ) الرَّاجعِ إلى الشِّهابِ أو إلى المرءِ، وعلَى كُلٍّ ففي (يَحُورُ) ضميرٌ مُستترٌ مَرفوعُ المَحلِّ اسمُها، وهوَ [إمَّا][١١٩] أنْ يَعودَ على سَبَبِي المُبتدأِ إنْ جُعِلَ (ضَوْؤهُ) مُبتدأً والجُملةُ خُبرُهُ، كقولِهمْ[١٢٠]:

ولكِـــنْ مِـــلْءُ عَـــينٍ حَبِيبُهَـــا

و(عَلى التَّمْرِ مِثْلُهَا زَبَدًا)[١٢١]، وإمَّا أنْ يَعُودَ عَلى الشِّهابِ أو على المَرْءِ، و(رَمَادًا) نَصبٌ عَلى الخَبَرِ لـ(يَحُورُ).

السَّادِسُ مِن الأَفْعَالِ المُلحقةِ بـ(صَارَ): آضَ

بِحذفِ العَاطفِ، كَقَوْلِهِ[١٢٢]:

---

(١١٧) (الجملة) ليست في (ر).

(١١٨) من الكامل، لرجل من بني سلول، انظر: كتاب سيبويه: ٢٤/٣. والخصائص لابن جني: ٣٢٥/٣. والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري: ٥٩٥/٢.

(١١٩) ليست في الأصل.

(١٢٠) جزء من بيت من الطويل ينسب لنصيب بن رباح:

أَهَابُـكِ إِجْـلالًا وَمَـا بِـكِ قُـدْرَةٌ عَلَـيَّ وَلَكِـن مِـلْءُ عَـينٍ حَبِيبُهَـا

انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، ص: ٩٥٣.

(١٢١) انظر: أساس البلاغة: (ز ب د).

(١٢٢) من الطويل، قاله فرعان بن الأعرف التميمي في ابنه، انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، ص: ١٠١٠، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ٣٨٨/١، وشرح الاشموني على ألفية ابن مالك: ٢٢٢/١.

وَبِالْمحْضِ حَتَّى آضَ جَعْدًا عَنطْنَطا إِذَا قَامَ سَاوَى غَارِبَ الْفَحل غَارِبُهْ

وقَوْلِهِ[١٢٣]:

[رَبَّيْتُهُ] (١٢٤) حَتَّى إِذَا تَمَعْدَدَا

وَآضَ نَهْدًا كالحِصَانِ أَجْرَدَا

((يُقالُ للغُلامِ إذا شَبَّ وغَلُظَ: قد تَمعْدَدَ، ورَجُلٌ نَهْدٌ؛ أيْ: كَريمٌ يَنْهدُ إلى مَعالِي الأمُورِ، وفرسٌ نهد؛ أي: جَسيمٌ مشرفٌ، تقول منه: نهُدَ الفرسُ[٨/ب] بالضمِ نهُودًا، وفَرَسٌ حِصَانٌ بالكَسْرِ، ويُقَالُ: إنَّما سُمِّي حِصَانًا، لأنَّهُ ضَنَّ بمَائهِ فَلمْ يَنْزُ إلَّا عَلى كَريمةٍ، ثمَّ كَثُرَ ذَلكَ حتَّى سَمُّوا كُلَّ ذَكَرٍ منْ الخَيلِ حِصَانًا، ورَجُلٌ أجْرَدُ: بَيِّنُ الجَرَدُ لا شَعرَ عَليهِ، وفَرَسٌ أجْرَدُ وذَلكَ إذا رَقَّتْ شَعْرَتُهُ وقَصُرتْ، وهَو مَدحٌ))[١٢٥]. قَالَهُ ابنُ عَقِيلٍ.

ومِن النَّحْويينَ مَن منعَ ذَلك العمل[١٢٦] مُحْتَجًّا بِأنَّ (آضَ) تَكونُ فِعَلا تَامًّا تَتَعدى بـ(إلى)، قَالَ: ((والمنْصوبُ بَعدَها حَالٌ))[١٢٧].

---

(١٢٣) من مجزوء الرجز، لرؤبة بن العجاج، ديوانه ٢٨١/٢، انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٤٦/٤، ١٧٣/٥، وأساس البلاغة، (م ع د)، والتذييل التكميل: ١٦١/٤.

(١٢٤) في الأصل: (رتبته) والصحيح كما أثبتُ من (ر).

(١٢٥) المساعد على تسهيل الفوائد: ٢٥٨/١.

(١٢٦) (العمل) ليست في (ر).

(١٢٧) انظر: التذييل والتكميل: ١٦٢/٤.

السَّابعُ مِنْ الأفْعَالِ المُلحقةِ بـ(صَارَ): تَحَوَّلْتَ

كقَولِ امْرِئِ القَيسِ[١٢٨]:

وَبُدِّلَتْ قَرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ لَعلَّ مَنَايَانَا تَحَوَّلنَ أَبؤُسا

فـ(نُونُ) (تَحوَّلنَ)[١٢٩] ضَميرُ الجَمعِ فِيْ مَحلِ رَفعٍ هُوَ الاسمُ، و(أَبْؤُسَا) الخبرُ، والمَنَايَا جَمعُ أُمْنِيةٍ، ويُرْوَى[١٣٠]:

فَيَا لَكِ مِنْ نُعْمى تَحَوَّلنَ أَبؤُسا

الثَّامنُ مِن الأفْعالِ المُلحقةِ بـ(صَارَ): غَدَا

بِحذْفِ العَاطفِ، نحوُ قَولهِ يَرْثي مَيتًا[١٣١]:

كَادَتْ النّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطةٍ وبُرُودِ

قولُهُ: ((تَفِيضُ منْ فَاضَ المَيِّتُ؛ أوَّلُهُ فَاءٌ وثانِيهِ ياءٌ[٩/أ] مُثَنَّاةٌ تَحتٌ وثالثُه ضَادٌ مُعْجَمةٌ عَلى لُغةِ تَميمٍ، ومُشَالَةٌ عَلى لُغةِ قَيسٍ، قَالَ أبو زَيدٍ[١٣٢] وأبو عُبَيد[١٣٣]، يُقالُ: فاضَ المَيِّتُ يَفيضُ فَيضًا إذا قَضَى. قَالَ أبو الفَرَجِ ابنُ سُهيلٍ[١٣٤]: والشَّاهدُ في

---

(١٢٨) من الطويل لامرئ القيس، ديوانه، ص: ١١٢، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٤٧/١، ومغني اللبيب لابن هشام، ص: ٣٨٠.

(١٢٩) (تحولن) ليست في (ر).

(١٣٠) انظر: شرح الكافية الشافية: ٣٩١/١.

(١٣١) من الخفيف، بلا نسبة، انظر: مغني اللبيب، ص: ٨٦٨، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣٣٠/١، وشرح شواهد المغني للسيوطي: ٩٤٨/٢.

(١٣٢) انظر: لسان العرب (ف ي ظ).

(١٣٣) انظر: تهذيب اللغة ١٢ / ٨٠ (ف ا ض)، ولسان العرب (ف ي ظ).

(١٣٤) هو أبو الفرج، محمد بن عبيدالله بن سهيل النحوي، تتلمذ على الربعي، توفي سنة: ٤٢٠ تقريبا، له كتاب الضاد والظاء. انظر: ترجمته في مقدمة الدكتور حاتم الضامن للكتاب، ص:٥.

قَولِهِ: (غَدا) بِمَعنى (صَارَ)، واسمُهُ مُستَتِرٌ فيهِ يَعودُ على ما عَادَ إليهِ ضَميرُ (عليهِ) قَبلَهُ، وهَوَ المَيِّتُ المَرثِي، و(حَشْوَ) خَبرٌ (غَدا) مُضَافٌ، والرَّيطَةُ مُضافٌ إليهِ؛ أي: حِينَ صَارَ حَشوَ الكَفَنِ، والرَّيْطَةُ: بفتحِ الرَّاءِ وسُكونِ اليَاءِ المُثَنَّاةِ تَحتٌ، وبالطَاءِ المُهمَلَةِ: المَلاءَةُ إذا كانتْ قِطْعةً واحِدةً، والبُرُودُ بضَمِّ المُوَحَّدَةِ: جمعُ بُردٌ، نَوعٌ مِنْ الثِّيابِ، والمُرادُ بِهما الكَفَنُ))[١٣٥].

وفي الحَديثِ: ((لوْ تَوكلتُمْ عَلى اللهِ حَقَّ تَوكُّلِهِ لرَزَقَكُم كَمَا يَرزُقُ الطَّيرَ، تَغْدُو خِمَاصًا وتَرُوْحُ[١٣٦] بِطَانًا))[١٣٧]، والشَّاهدُ في قولِهِ: (تَغْدُو خِمَاصًا)، هَذا مَا ذَهبَ إليهِ قُومٌ مِن النُّحاةِ، مُنْهمْ الزَّمَخشَريُّ[١٣٨] وأبُو البَقاءِ[١٣٩] والسِّيوطِي[١٤٠] والأشْمُوْني[١٤١]، واستَشهدَ بَعضُهمْ بِقولِ ابنِ مَسعُودٍ رَضيَ اللهُ عنْهُ: ((اُغْدُ عَالِمًا أو مُتَعلِّمًا ولا تَكنْ إمَّعَةً))[١٤٢].

قَالَ ابنُ مالكٍ: ((ولا[٩/ب] يُجْعَلُ مِن هَذا البَابِ غَدَا))[١٤٣]، قالَ الدَّمَامِيْني وابن عقيل واللفظ للأول: ((ولا حُجَةَ فِيما استَشْهَدُوا بِهِ لاحْتِمالِ كَونِ المنصُوبِ بَعدهَا حَالًا لا سيَّمَا ولا يُوجَدُ إلا نَكِرةً))[١٤٤].

---

(١٣٥) النص في شرح التصريح للشيخ خالد الأزهري: ١/ ٢٨٥.

(١٣٦) في الأصل (وتعود). وهو خطأ.

(١٣٧)من حديث ابن عمر، انظر: الجامع الكبير سنن الترمذي: ١٥١/٤.

(١٣٨) انظر: المفصل في صنعة الإعراب، ص: ٣٤٩.

(١٣٩) انظر: تعليق الفرائد: ٢٠٠/٢.

(١٤٠) انظر: همع الهوامع: ٤١٥/١.

(١٤١) انظر: شرح الأشموني: ٢٢٢/١، ٢٢٤.

(١٤٢) انظر: شرح الآثار للطحاوي:٤٠٦/١٥-٤٠٧.

(١٤٣) شرح التسهيل لابن مالك: ٣٤٤/١.

(١٤٤) تعليق الفرائد: ٢٠١/٣، وانظر: المساعد: ١/ ٢٦٠.

التَّاسِعُ مِنَ الأَفْعالِ المُلحقةِ بِـ(صَارَ) (ارْتَدَّ)

لأَنَّهُ مُطَاوِعُ (رَدَّ)، و(رَدَّ) بِمعْنَى (صَيَّرَ)، كَقولِهِ[١٤٥]:

فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبِيضَ سُودَا

فَكَانَ هَو أَعْنِي (ارْتَدَّ) بِمعنَى (صَارَ)، كقولِهِ تَعَالى: ﴿فَٱرۡتَدَّ بَصِيرٗا﴾ [يوسف: ٩٦]، قَالَ الدَّمَامِينيُّ: ((كَذَا قَالَهُ ابنُ مَالكٍ))[١٤٦].

العَاشُرُ مِن الأفْعالِ المُلحقةِ بِـ(صَارَ) (رَاحَ)

بِحَذفِ العَاطفِ، كَقولِهِ فِي الحَدِيثِ المَارِّ[١٤٧]: (وتَرُوحُ بِطَانًا)[١٤٨]، وهوَ ظَاهرُ الإعْرَابِ، كَالذيْ قَبْلَهُ، وكَونُ (رَاحَ) مِن هَذا البَابِ هَو مَا ذَهبَ إليهِ الزَّمخشَريُّ وأبو البَقَاءِ والسِّيوطيُّ والأَشْمُونيُّ وغَيْرُهمْ[١٤٩]. قَالَ ابنُ مَالكٍ: ((وأنْ لا يُجْعَلُ مِنْ هذَا البَابِ رَاحَ))[١٥٠]، ووافَقَهُ الدَّمَامِينيُّ حيثُ قَالَ: ((ولا حُجَّةَ فيمَا استَشْهدُوا به، لاحْتِمالِ كُونِ المَنصُوبِ بَعدَهَا حَالًا[١٠/أ]لا سِيَّمَا ولا يُوجَدُ إلا نَكِرةً))[١٥١].

---

(١٤٥) من الوافر، منسوب لعبدالله بن الزبير في شرح الحماسة للتبريزي: ٣/٣٩٠، وانظر: الأضداد لأبي بكر الأنباري: ١/٤٥.، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/٨٢.

(١٤٦) تعليق الفرائد: ٣/١٩٧.

(١٤٧) (المأثورِ) في (ر).

(١٤٨) سبق تخرجه.

(١٤٩) انظر: توثيق رأي الزمخشري وأبو البقاء والسيوطي والأشموني في الصفحة السابقة.

(١٥٠) شرح التسهيل لابن مالك: ١/٣٤٤.

(١٥١) تعليق الفرائد: ٣/٢٠١.

الحَادِيْ عَشَرَ مِن الأفْعالِ المُلحقةِ بـ(صَارَ) (جَاءَ)

بحَذفِ العَاطفِ، قَالَ في التَسْهيلِ: ((وندَرَ الإلحاقُ بـ(صَارَ)، نحوُ (مَا جَاءَتْ حَاجَتَك)))[١٥٢]، قَالَ الدَّمَامِيني: ((وأوَّلُ مَن [قَالَ][١٥٣] ذَلكَ الخَوَارجُ، قَالوه لابنِ عبَّاسٍ رَضيَ اللهُ عنْهمَا [حِينَ جَاءَ إليهمْ رَسولٌ مِنْ عَليٍّ رَضِي اللهُ عنهُ] [١٥٤]، فَجَاءَ في هَذا التَّركِيْبِ بمعَنى (صَارَ)))[١٥٥] انتهى.

وحَكَى سِيبويْهِ في (حَاجَتَكَ) النَّصبَ والرَّفعَ[١٥٦]، فالنَّصبُ عَلى أنَّ (مَا) اسْتَفهامِيةٌ مُبتدأٌ، وفي (جَاءَتْ) ضَميرٌ يَعودُ عَلى (مَا)، و(هَو) اسمُ (جَاءَتْ)، وأُدْخِلَ التَّأنيثُ عَلى ضَميرِ (مَا)؛ لأنَّهَا الحَاجةُ، مِثْلَ: (مَنْ كَانَتْ أمُّكَ)، و(حَاجَتَكَ) خَبرٌ، والتَّقْديرُ: أيَّةُ حَاجةٍ صَارتْ حَاجَتَك، وعَلى الرَّفعِ فـ(حَاجَتُك) اسمُ (جَاءتْ)، و(مَا) اسْتفْهَامِيةٌ في مَحَلِ نَصْبٍ عَلى أنَّهَا خَبرٌ قُدِّمَ لأجْلِ الاستَفْهامِ، والتَّقديرِ: أيَّةُ حَاجَةٍ صَارتْ حَاجَتُكَ، قَالَ الدَّمَامِينيُّ: ((ومُقتَضَى هَذا الكَلامِ أنَّهُ يُقْتَصرُ باسْتعمَالِ (جَاءَ) بمَعنَى (صَارَ) عَلى هَذا التَّركِيبِ الخَاصِ، ولا يَتعدَى إلى غَيرِهِ، قَالَ ابنُ الحَاجِبِ في شَرْحِ[١٠/ب] المُفَصلِ في: (جَاءَ البُرُّ قَفِيزَينِ): اختُلفَ في (قَفِيزَينِ) أَخَبَرٌ هُو أمْ حَالٌ، والأوْلَى أنْ يَكونَ مِن قَبيْلِ الإخْبَارِ؛ لأنَّ الحَالَ فَضْلةٌ، وأنْ المَعْنَى عَلى الصَّيْرُورَة، وعَلى أنْ القَفِيْزَيْنِ محَطُّ الفَائدةِ، تَقولُ: (كِلتُ البُرَّ فجَاءَ قَفِيْزَينِ) [١٥٧]، قَالَ

---

(١٥٢) شرح التسهيل لابن مالك: ١/٣٤٤.

(١٥٣) زيادة من (ر).

(١٥٤) زيادة من (ر).

(١٥٥) تعليق الفرائد: ٣/١٩٨.

(١٥٦) الكتاب: ١/٥٠-٥١.

(١٥٧) النقل بالنص في الغالب في الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ٢/٧٣.

تِلْمِيذُهُ[١٥٨]: ((وفِيهِ نظرٌ إذْ لَم يَقْصِدوا صَيرُورَتَهُ على ذَلك بَعد أنْ لمْ يَكنْ عَليهَا، بلْ قَصْدُهُمْ أَنَّهُ جَاءَ مُفَصَّلًا وجُعِلَ انتَقَالُهُ مِن الجَهْلِ بهِ إلى العِلمِ بهِ مُحَبَّبًا إلى العَالِم))[١٥٩].

الثَّاني عَشَرَ مِن الأَفْعالِ المُلْحقةِ بـ(صَارَ) (بَاتَ)

بحذفِ حرف[١٦٠] العَاطِفِ، قَالَ في شَرحِ الكَافيةِ: ((وزَعَمَ الزَّمخشَريُّ[١٦١] أنَّ (بَاتَ) تِردُ أيضًا بمعنَى (صَارَ)، ولا حُجّةَ لهُ على ذَلكَ ولا لِمن وَافَقَهُ))[١٦٢] انتَهى. قَالَ الرَّضِي: ((وأمَّا مَجِيءُ (بَاتَ) بمعنَى (صَارَ) ففِيهِ نَظَرٌ))[١٦٣]، قَالَ الأندَلسِيُّ[١٦٤]: ((جَاءَ في الحَديْثِ: (بَاتَ) بمعنَى (صَارَ)، وهُو: أيْنَ باتَتْ يَدُهُ[١٦٥]، قَالَ: لأنَّ النَّومَ قَدْ يَكونُ بالنَّهارِ، قَالَ: ويُحْتَملُ أنْ يُقَالَ: إنَّها خُرِّجَتْ مَخْرَجَ الغَالبِ، لأنَّ غَالبِ النَّومِ بِاللَّيْلِ))[١٦٦] انتَهى. قَالَ الدَّمَامِينيُّ: ((وزَعَمَ الزَّمَخشَريُّ [١١/أ] أنَّ (بَاتَ) تَأتِي بمَعنَى (صَارَ)، وحَمَل عَليهِ الأُبَّدَيُّ[١٦٧] قَولَهُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامِ: فَإِنَّ أحَدَكمْ لا

---

(١٥٨)أبو المكارم: عبدالواحد بن عبدالكريم بن خلف كمال الدين الزَّملكاني، ابن خطيب زملكا، له كتاب(غاية المحصل في شرح المفصل)، توفي سنة: ٦٥١هـ، انظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، ص: ١١٩.

(١٥٩) غاية المحصل في شرح المفصل لعبدالواحد الزملكاني، القسم الثاني، ص: ٧٣، والقسم الثاني رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى لم تطبع بعدُ، أعدتها الطالبة: أسماء الحبيب.

(١٦٠) (حرف) ليست في (ر).

(١٦١) المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، ص:٣٤٩.

(١٦٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٣٩٤/١.

(١٦٣) شرح كافية ابن الحاجب: ١٠٤١/٢/٢.

(١٦٤) هو علم الدين اللورقي وتقدمت ترجمته.

(١٦٥) الحديث في صحيح البخاري عن أبي هريرة في باب الاستجمار: ٤٣/١.

(١٦٦) الكلام بنصه في المباحث الكاملية في شرح المقدمة الجزولية، ص: ٤٩٢ – ٤٩٣، ونقله الرضي في شرحه على الكافية: ١٤٠١/٢/٢.

(١٦٧) شرح الجزولية، السفر الأول، ص: ٩٦١.

يَدْرِي أينَ بَاتَتْ يَدُهُ))[١٦٨]، ورَدَّهُ ابنُ مَالكٍ لاحْتِمالِ حَمْلِهِ عَلى مَعْنَى (بَاتَ) الأَصْلِيِّ[١٦٩]، وقدْ رَجعَ ابنُ مَالكٍ في شَرحِ التَّسهِيلِ إلى تَرْجِيحِ هَذا القَولِ، يَعنِي إلْحَاقَ (بَاتَ) بـ(صَارَ)، قَالَ: ((وأَقْوَى مَا يُتَمَسَّكُ بِهِ لذَلكَ قَولُ[١٧٠]:

أَجِنِّي كلَّما ذُكِرَتْ كُلَيْبٌ أَبِيتُ كأَنني أُطوَى بِحبْلِ

لأنَّ (كلَّمَا) لعُمُومِ الأَوْقَاتِ، و(بَاتَ) إذَا كَانتْ عَلى بَابِها مُخْتَصةً بَاللَّيْلِ))[١٧١] انتَهى.

ويُرْوَى: (كأَنِّي[١٧٢] أُطوَى بجَمْرِ)[١٧٣]. و(جِنِّي) اسمُ امرأَةٍ، والهمْزَةُ للنِّدَاءِ، و(كُلَيْبٌ) اسمُ قَبيلة.

تَنبِيهٌ

إلْحَاقُ (بَاتَ) بـ(صَارَ) ليسَ ممَّا نَحنُ فيهِ؛ لأنَّ عَمَلَها ثابِتٌ بالأَصالَةِ، والكَلامُ في المُلحَقِ بها[١٧٤] مِن حَيثُ المَعنَى والعَملَ، وإنَّما ذَكرتُها في النَّظمِ لعَدَمِ شُهْرةِ ذَلكَ، ولِهذا لم يَعْتَمدْه غَالبُ شُرَّاحِ الألفيةِ.

وقدْ أَلْحَقَ النُّحاةُ خَمسةً مِن النَّواسخِ بـ(صَارَ) في المعَنى فَقَط، وأمَّا عَمَلُها فثَابِتٌ بالأَصَالةِ[١١/ب]، وهَي: (كَانَ) و(ظَلَّ) و(أضْحَى) و(أصْبحَ) و(أمْسَى)،

---

(١٦٨) تعليق الفرائد: ١٩٢/٣.

(١٦٩) شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٣٩٤/١.

(١٧٠) من الوافر، لعمر بن قيس المخزومي، انظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٤٦/١، والتذييل والتكميل: ١٦١/٤، وتعليق الفرائد: ١٩٢/٣.

(١٧١) شرح التسهيل لابن مالك: ٣٤٦/١ مع اختلاف يسير في بعض ألفاظ النقل.

(١٧٢) (كأني) ليست في (ر).

(١٧٣) الرواية في المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، مادة (جنَّ)، وفي همع الهوامع للسيوطي: ٤٢١/١.

(١٧٤) (بها) ليست في (ر).

نحو: ﴿فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا ۝٦﴾ (١٧٥) [الواقعة: ٦]، ونحوُ: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ ۝٤﴾ (١٧٦) [الشعراء: ٤]، ونَحوُ: ﴿ظَلَّ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨]، ونَحوُ قَولِ الشَّاعِرِ (١٧٧):

ثُمَّ أَضْحُوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَـ ـفَّ فَأَلْوَتْ بِهِ الصَّبا وَالدَّبُورُ

يقالُ: ألوَى فلانٌ بحَقِّي، أيْ ذهبَ بهِ (١٧٨).

ونَحوُ قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ونَحوُ قولِ الشَّاعِرِ (١٧٩):

أَمْسَتْ خَلاَءً وأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبَدِ

والاسْتشهَادُ بهِ إنَّما هَو باعْتِبارِ (أَمْسَتْ) لا باعْتِبارِ (أَمْسَى أَهْلُها احتَمَلوا)، إذْ لوْ كانَ بمعَنَى (صَارَ) لمْ يَقعْ المَاضِي خَبرًا كَما ذَكَرُوه، وسَيَجيْءُ ذَلكَ قَرِيْبًا، وقَولُهُ: (أَخْنَى) أي: أتَى عَليهَا وأَهلَكهَا (١٨٠)، وقولُهُ: (لُبَد)، قَالَ ابنُ عَقيْل في شَرْحِ التَّسْهيلِ: ((هُو آخِرُ نُسُورِ لُقْمَانَ، وهُوَ مُنصرفٌ؛ لأَنَّهُ غُيرُ مَعدولٍ، وتَزْعمُ العَربُ أنَّ لُقْمَانَ هُو الَّذيْ بَعثهُ عَادَ [١٢/أ]في وَفدِهَا يَستَسْقي لهَا، فَلمَّا هَلكُوا خُيِّر لُقْمَانُ بَينَ

---

(١٧٥) في الأصل تصحيف وهو: فكانت هباء منثورا، والآية كما أثبت من نسخة (ر)، لأن (منثورا) جاء في آية أخرى، وهي قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ۝٢٣﴾ (الفرقان: ٢٣)

(١٧٦) الآية ليست في (ر).

(١٧٧) من الخفيف، لعديّ بن زيد، ديوانه، ص: ٩١، وانظر: شرح السيرافي لكتاب سيبويه: ٢٩٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٤٦/١.

(١٧٨) (يقالُ: ألوَى فلانٌ بحَقِّي أيْ ذهبَ بهِ) ليست في (ر).

(١٧٩) من البسيط، للنابغة في ديوانه، ص: ٢١٧، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٤٤/١، والتذييل والتكميل ١٥٣/٤، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام، ص: ٣٦٤.

(١٨٠) وأهلها في (ر).

بَقاءِ سَبعِ بَقَرَاتٍ سُمْرٍ مِن أظْبٍ عُفْرٍ في جَبَلٍ وَعْرٍ لا يَمَسُهَا القَطْرُ، أو بَقاءِ سَبْعِ أنسُرٍ، كُلمَّا هَلَكَ نِسْرٌ خَلَفَ بعدَهُ نِسْرٌ، فاخْتَارَ النُّسُورَ، فَكانَ آخرَ نُسُورِهِ يُسَمَّى لُبَد)) [١٨١] انتَهى.

الثَّالثَ عَشَرَ مِنْ الأفْعَالِ المُلحَقَةِ بـ(صَارَ) (أسْحَرَا)

بحَذْفِ العَاطَفِ، والألفُ للإطْلاقِ، وهَذا هُو ما ذَهبَ إليهِ الفَرَّاءُ[١٨٢]، قَالَ الدَّمَامِيني: ((ولم يَذْكُرْ له شَاهِدًا))[١٨٣] وانتَهى. ومثَالُهُ: (أسْحَرَ زَيدٌ قَائمًا).

الرابعَ عَشَرَ مِنْ الأَفْعَالِ المُلحَقةِ بـ(صَارَ) (أَفْجَرَ)

بحَذفِ العَاطِفِ، كَمَا ذَهبَ إليهِ الفَرَّاءُ أيضًا[١٨٤]، وقَالَ الدَّمَامِيني أيضًا: ((ولمْ يَذكرْ لَهُ شَاهَدًا))[١٨٥].

الخَامِسَ عَشَرَ من الأَفْعالِ المُلحقةِ بـ(صَارَ) (آلَ)

بحَذفِ العَاطفِ، نحو: (آلَ زَيْدٌ عَالِمًا)[١٨٦]، كَقولِهِ[١٨٧]:

وعَروبٍ غَيرَ فاحِشَةٍ ملَّكتْني ودَّها حِقَبا

ثمَّ آلتْ لا تُكلِّمُنا كلُّ حيٍّ مُعْقبٌ عُقَبا

---

(١٨١) المساعد في تسهيل الفوائد لابن عقيل: ٢٥٧/١.مع اختلاف يسير في النص.

(١٨٢) قال أبو حيان في التذييل والتكميل: ((ذكر هذه الثلاثة الفراء في كتابه الحدود)) يقصد (أسحر) و(أفجر) و(أظهر). انظر: التذييل والتكميل: ١٦٧/٤.

(١٨٣) تعليق الفرائد: ٢٠١/٣.

(١٨٤) انظر: الحاشية رقم (١).

(١٨٥)انظر: الحاشية رقم (٢).

(١٨٦) (نحو: آلَ زَيْدٌ عَالِمًا) ليست في (ر).

(١٨٧) من المديد، بلا نسبة، انظر: التذييل والتكميل: ١٦٢/٤، وتعليق الفرائد: ١٩٥/٣.

أيْ صَارَتْ لا تُكلِّمُنا. قَالَ الدَّمَامِيني: ((وهَذَا لَيْسَ بِنَصٍّ فِي[١٢/ب] المُدَّعى ولا ظَاهِرٍ فيهِ؛ لاحْتِمَالِ أنَّ يَكونَ (آلَتْ) بمَعنَى (حَلَفْتُ)، و(لا تُكلِّمُنا) جَوابُ القَسَمِ))[١٨٨] انتَهى. ومِثلُهُ لابنْ عَقيلٍ قَالَ: ((العَرُوبُ مِن النِّسَاءِ المُتَحَبِّبَةُ إلى زَوجِها، ومنهُ: عُرُبًا أترَابًا))[١٨٩].

و(كَذَاكَ) أيْ سَادسَ عَشَرَ [مِن][١٩٠] الأفْعالِ المُلحَقَةِ بـ(صَارَ)

وهُو (أَظْهَرَا) بألفِ الإطْلاقِ، وهُو ما ذَهَبَ إليهِ الفَرَّاءُ[١٩١]، قَالَ الدَّمَامِيني: ((ولمْ يَذْكُر لَهُ شَاهِدًا)) [١٩٢].

تَتِمَةٌ:

شَرْطُ مَا تَدْخُلُ عَليهِ (صَارَ) و(لَيْسَ) و(دَامَ) و(زَالَ) و(انْفَكَ) و(بَرِحَ) و(فَتِئَ) عَلَى زِنَةِ (شَرِبَ) و(فَتَأَ) على زِنَةِ (أَكَلَ) ومُضَارعُهُا (يَفْتِؤ) بفتحِ العَينِ، و(فَتُؤَ) كـ(ظَرُفَ) أنْ لا يَكونَ خَبَرُهُ فِعْلًا ماضِيًا، فَلا يُقَالُ: (صَارَ زَيدٌ عَلِمَ)، وكَذا البَواقِي، قَالَه ابنُ مَالكٍ[١٩٣] والدَّمَامِيني[١٩٤]، وكَذا السُّيُوطيُّ في شَرحِ الفَريْدَةِ، قَالَ: ((وهذا مُتَّفقٌ عَليهِ))[١٩٥]، قَالَ السِّيْرَافي: ((لأنْ هَذِهِ تُفْهِم الدَّوَامَ عَلى الفْعِل واتِّصَالَه بِزَمَنِ

---

(١٨٨) تعليق الفرائد: ١٩٥/٣.

(١٨٩) المساعد: ٢٦٠/١.

(١٩٠) زيادة من (ر).

(١٩١) قال أبو حيان في التذييل والتكميل: ((ذكر هذه الثلاثة الفراء في كتابه الحدود)) يقصد (أسحر) و(أفجر) و(أظهر). انظر: التذييل والتكميل: ١٦٧/٤.

(١٩٢) تعليق الفرائد: ٢٠١/٣.

(١٩٣) شرح التسهيل لابن مالك: ٣٤٣/١.

(١٩٤) تعليق الفرائد: ١٨٥/٣.

(١٩٥) المطالع السعيدة للسيوطي على ألفيته المسماة بالفريدة، ص: ٢٠٢.

الإخْبَارِ، والمَاضيُّ يُفْهِمُ الانقِطاعَ[١٣/أ] فتَدَافَعا))[١٩٦]. قَالَ ابنُ مَالكٍ: ((فَقَدْ تَدْخُلُ (لَيْسَ)؛ أيْ: عَلى مَا خَبرُهُ فِعْلٌ ماضٍ إنْ كَانَ المُبتدأُ الَّذيْ أُخْبِرَ عنهُ ضَمِيرَ الشَّأنِ))[١٩٧]، قالَ الدَّمامِيني: ((ولمْ يَشترطْ غيرُهُ هذَا الشَّرطَ_ يعني ضمير الشأن_ وَلمْ أرَ مَنْ تَعَرَّضَ إلى وَجْهِهِ، ولكِنِّ السَّماعَ كَذلِكَ جَاءَ فَوقَفَ عِندَ مَا وَرَدَ، وأمَّا غَيرُهُ فَعَمَّمَ إمَّا ذُهُولًا عَنْ ضَابِطِ المَسمُوعِ، أو لأنَّهُ رَأَى أنَّهُ لا فَرْقَ فَقَاسَ))[١٩٨]، وحَكَى أبو حَيَّانٍ أنَّ ابنَ عُصفُورٍ نَقَلَ الإجْمَاعَ عَلى جَوازِ ذَلكَ في (لَيسَ) مِنْ غَيرِ اشتِراطِ شَيءٍ[١٩٩]، وقَالَ الشَّلَوْبِينُ: ((جَوَاز: (ليسَ خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ) عَلى وَجهٍ مِن ثَلاثَةِ أوجُهٍ: أحَدُهُا: أنْ يَكونَ عَلى إلغَاءِ (لَيسَ) وجَعْلِها حَرفًا بِمَنْزِلةِ (ما)، وذَلكَ قَليلٌ جِدًّا، ومِمْن نصَّ عَلى ثُبوتِهِ سِيبويهِ[٢٠٠]. والثَّاني: عَلى أنْ يَكونَ في (لَيسَ) ضَميرُ الشَّأنِ. والثَّالثُ: أنْ يَكونَ فيها ضَميرُ ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ))[٢٠١] انتَهى.

واختُلِفَ في جَوازِ دُخُولِ البَوَاقي مِن الأفْعَال وهِي: (كَانَ) و(أضْحَى) [١٣/ب] و(أصْبَحَ) و(أمسَى) و(ظَلَّ) و(بَاتَ) على ما خَبَره فِعْل مَاضٍ، والصَّحِيحُ جَوَازُهُ مُطْلَقًا، وعَليهِ البَصْرِيُونَ لِكَثْرَتِهِ في كَلامِهِم نَظْمًا ونَثْرًا، كمَا نبَّهَ عليهِ الدَّمَامِينيُّ[٢٠٢] والسِّيُوطيُّ في شَرحِ الفَرِيْدَةِ[٢٠٣]؛ أي: سَواءً اقْتَرنَ المَاضِيْ بِـ(قَدْ) أو لمْ

---

(١٩٦) نقل الدماميني هذا النص عن السيرافي في تعليق الفرائد: ١٨٥/٣، ولم أجد النص في شرح السيرافي للكتاب.

(١٩٧) النص غير موجود في شرح التسهيل لابن مالك، وهو موجود في تعليق الفرائد: ١٨٥/٣.

(١٩٨) تعليق الفرائد: ١٨٥/٣-١٨٦.

(١٩٩) انظر: التذييل والتكميل: ١٥٠/٤.

(٢٠٠) الكتاب: ٧٠/١.

(٢٠١) النص في تعليق الفرائد للدماميني: ١٨٦/٣.

(٢٠٢) تعليق الفرائد: ١٨٦/٣.

(٢٠٣) المطالع السعيدة، ص: ٢٠٢.

يَقْتَرِنْ بِها، نَحْوُ: ﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ﴾ [الممتحنة: ١]، ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ﴾ [يوسف: ٢٧]، ﴿وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ﴾ [الأحزاب: ١٥]، وقَالَ عَمْرُو بنُ مَعْدِي كَرِبٍ[٢٠٤]:

فأَصبَحَ أهلُهُ بادُوا وأضحَى يُنقَّل منْ أنَاسٍ في أنَاسٍ

وتَقَدَّمَ في قوْلِهِ: (وَأمْسَى أهْلُها احتَمَلُوا). واشْتَرَطَ الكُوفِيْونَ للجَوَازِ اقْتِرانَ المَاضِي بـ(قَدْ) لَفْظًا أو تَقْدِيرًا، قَالَ الدَّمَامِينيُّ: ((واحتَجُوا بِأنَّ (كَانَ) وأَخَواتِها إنَّمَا دَخَلتْ عَلى الجُمْلَةِ لتَدُلَّ عَلى الزَّمَانِ، فَإذَا كَانَ الخَبَرُ (يُعطِيه) لَمْ يُحتجْ إليْها، ألا تَرَى أنْ مَعْنى (زَيْدٌ قَامَ)، و(كَانَ زَيْدٌ قام) واحِدٌ، فاشْتِراطُ[٢٠٥] الاقْتِرَانَ بـ(قَدْ)؛ لأنَّها تَقَرِّبُ المَاضِي مِن الحَالِ، فَيَحصلُ حينئذ فَائدةٌ لا تُفِيدُها (كَانَ)، وسَتَعْلَمُ أنْ هَذِهِ الأفْعالَ البَواقِي[١٤/أ] تَرِدُ بمعْنَى (صَارَ)، وعَلِمتَ أنَّ (صَارَ) لا تَدْخُلُ على مَا خَبَرُهُ فِعلٌ مَاضٍ، فيَكُونُ جَوازُ دُخُولِ البَواقِي عَلى ذَلكَ مَشْرُوطٌ بأنْ لا يَكونَ شَيءٌ مِنْهن بمَعْنَى (صَارَ))[٢٠٦] انتَهَى كلامه.

فَقَولُهُ: (وسَتَعلمُ) مَرَادُهُ المُلْحَقَاتِ بـ(صَارَ)؛ وهِي: (كَانَ) و(أَضْحَى) و(أصْبَحَ) و(أمْسَى) و(ظَلَّ) و(بَاتَ)، ومُرَادُهُ أيْضًا المُلحَقَاتِ بـ(صَارَ) مما في النَّظمِ، وهِيَ: (رَجَعَ) و(عَادَ) إلى آخر الأفْعَالِ وهَذا بَعدَ مُراجَعَةِ ما أحَالَ عليهِ مِن قَولِهِ، وسَتَعلمُ... إلى آخِرِه.

---

(٢٠٤) من أبيات قالها لعمر بن الخطاب، انظر: أمالي ابن الشجري: ٢٦٢/١، وتعليق الفرائد: ١٨٧/٣.

(٢٠٥) (فاشترط)، في (ر).

(٢٠٦) تعليق الفرائد: ١٨٨/٣.

هَذا وجُمْلَةُ الأفعَالِ المُلحقةِ بـ(صار) سِتٌّ وعَشْرٌ، وقَدْ عُلِمَ الرَّاجِحُ من الضَّعيفِ في الشَّرْحِ، ولهَذَا قُلتُ في النَّظمِ: (ولبَعْضِها)[٢٠٧] أيْ المُلْحَقاتُ بـ(صَارَ) (نَظَرْ)، وعبارةُ التَّسْهيلِ: ((ونَدَرَ الإلحَاقُ بـ(صَارَ): (مَا جَاءتْ حَاجَتَكَ) و(قَعَدَتْ كَأَنَّها حَرْبَةٌ) والأَصَحُّ أنْ لا يُلحَقَ بِهَا (آلَ) ولا (قَعَدَ) مُطْلقًا وأنْ لا يُجْعَلَ مِن هَذا البَابَ (غَدَا) و(رَاحَ) ولا (أَسْحَرَ) و(أَفْجَرَ) و(أَظْهَرَ). انتهت))[٢٠٨].

وقدْ تَقَدَّمَ أنْ المُعْتَمدَ الإلْحَاقُ في (جَاءَ) و(قَعَدَ) و(غَدَا) و(رَاحَ) واللهُ أعْلَمُ[١٤/ب].

تَنْبِيهٌ:

إسِكانُ الرَّاءِ التِي مِن (نَظَرْ) التِي كَانَ حَقُها أنْ تَكونَ مُتَحركَةً ضَرُورةٌ قَبِيحَةٌ، قَالَه الدَّمَامِيني[٢٠٩]. قَالَ السُّيوطِي في الهَمع: ((اخْتُلفَ فِي جَوَاز حذف الْحَرَكَة الظَّاهِرَة من الْأَسْمَاء وَالْأَفْعَال الصَّحِيحَة على أَقْوَال: أَحدُهَا: الْجَوَازُ مُطلقًا، وَعَلِيهِ ابْن مَالك، وَقَالَ: إِن أَبَا عَمْرو حَكَاهُ عَن لُغَة تَمِيم.... وَالثَّانِي: الْمَنْع مُطلقًا فِي الشّعْر وَغَيره، وَعَلِيهِ الْمبرد.... والثَّالِث: الْجَوَاز فِي الشّعْر وَالْمَنْع فِي الِاخْتِيَار، وَعَلِيهِ الْجُمْهُور، قَالَ أَبُو حَيَّان: وَإِذا ثَبت نقل أبي عَمْرو وَأَن ذَلِك لُغَة تَمِيم كَانَ حجَّة على المذهبين[٢١٠]))[٢١١]. انتَهى باخْتَصارٍ نَقَلَهُ الشَّيخُ عبدُ المَلكِ العِصَامِي[٢١٢] شَارِحِ الشُّذُورِ[٢١٣]، وفي شَرحِهِ على الخَزْرجِيَّةِ. انتَهى بتَصَرفٍ.

---

(٢٠٧) يقصد قوله في البيت:

سِتٌّ وعَشْرٌ وَلِبَعْضِهَا نَظَرْ كَمِثْلِ صَارَ اسْمًا لَهَا كَذَا الخَبَرْ

(٢٠٨) شرح التسهيل لابن مالك: ١/٣٤٤.

(٢٠٩) التذييل والتكميل: ١/ ٢١٧.

(٢١٠) التذييل والتكميل: ١/ ٢١٧.

(٢١١) همع الهوامع: ١/ ٢١٦-٢١٧.

تَنْبِيهٌ ثَانٍ:

وفي شَرحِ التَسهيلِ لنَاظرِ الجَيشِ: ((وقدْ ألحَقَ الكوفِيونَ بأفْعالِ هَذا البَابِ ثَلاثةَ أشْياءٍ:

أحَدُها: (مررت) إذا لمْ يُرَدْ بهِ المُرورُ الذيْ هوَ انتَقالُ الخُطَا، بلْ يَكونُ بمَنْزَلةِ (كَانَ) وذَلكَ نحوُ قَولِكَ: (مَررتُ بهَذا الأَمرِ صَحيحًا) أي: كانَ هذَا الأَمرُ صَحيحًا عِندِي.

الثَّاني: الفِعلَ المُكررَ في قَولِكَ: (لئنْ ضَربتَهُ لتَضْرِبَنَّهُ الكَرِيمَ) [١٥/أ]. و(لئنْ أكْرمتَهُ لتُكرِمَنَّهُ العَاقلَ) فجَعَلوا (الكَريمَ) و(العَاقِلَ) وأمثَالَهمَا مُنتَصِبةً عَلى أنَّها أخبَارٌ للفِعلِ المُكررِ.

الثَّالثُ: اسمُ الإشَارةِ فِيْ نحوِ: (هَذا زيدٌ قَائمًا)، وجَعلَوا (هذَا) تَقْريبًا و(زَيدًا) اسمُ التَقريبِ و(قائماً) خَبرٌ التَقريبِ، واستَدلُوا عَلى ذَلكَ بأنَّ: (هَذا زيدٌ قَائمًا) لمنْ يُقطعُ بأنَّهُ قدَّر أنَّ المُشَارَ إليهِ (زَيدٌ)؛ [٢١٤]لأنَّ الخَبرَ إنَّمَا يَكونُ مَجهُولاً عندَ المُخاطبِ وحِينئذٍ يَكونُ مُفيدًا. ولمْ يُقبلْ مِن الكُوفِيينَ ما ذَكَروهُ.

أمَّا (مَررتُ بهَذا الأمْرِ صَحيحًا)، فَالمرُورُ هُنا مُتَجوزٌ فِيهِ كَأَنَّهُ قَالَ: (مَرَّ خَاطِريْ بهَذا الأمْرِ صَحيحًا)، ويَكونُ انتِصابُ (صَحيحًا) عَلى أنَّهُ حَالٌ. وأمَّا (لئنْ أكْرمتُهُ لتُكرِمنَّهُ الكَرِيمَ) فالاسْمُ المَنصُوبُ بَدلٌ مِن مَنصوبِ الفِعْلِ. وأمَّا (هذا زَيدٌ قَائمًا) فاستِدَلالُهم بِهِ فَاسدٌ؛ لأنَّ (هذَا) اسمٌ فَلا بُدَّ أنَّ يَكونَ لهُ مَوضعٌ مِن الإعْرابِ وعَلى

---

(٢١٢) هو عبد الملك بن جمال العصامي بن صدر الدين بن عصام الإسفرائيني المشهور بملا عصام، المتوفى سنة ١٠٣٧ هـ،

(٢١٣) هو شفاء الصدور بشرح الشذور، وله نسخ في مواضع مختلفة، أشار إليها بروكلمان٤، ومنه نسخة بمكتبة الأزهر برقم (١٧٨٨) ٢٧٣٧٥.

(٢١٤) (فلو كان هذا مبتدأ وزيد خبره لم يقل ذاك إلا لمن يجهل أن المشار إليه زيد) زيادة موجودة في تحقيق كتاب التسهيل: ٣/ ١١٠٧-١١٠٨.

مَذهَبِهم لا مَوضعَ لَهُ. فإنْ قِيلَ: فَكيفَ جَعلَ اسمَ الإشَارَةِ مُبتدَأً ومَا بَعدَهُ خَبرًا وليسَ المعنَى ذَلكَ؟ فالجَوابُ: إنَّ الكلامَ إذْ ذاكَ مَحمولٌ عَلى مَعنَاه وذَلكَ أنَّكَ إذا قُلتَ: (هذَا زَيدٌ قَائمًا، فَاللفظُ عَلى الإخْبَارِ عَلى المُشَارِ إليهِ بـ(زَيد).

والكَلامُ [١٥/ب]. مَحمُولٌ عَلى مَعنَى تَنَبَّه، ورُبَّ كَلامٍ صُورَةُ لَفظِهِ عَلى خِلافِ مَعنَاه نَحوِ: (غَفَرَ اللهُ لِزيْدٍ)، وكَذلكَ (اتَّقَى اللهَ امْرؤ فَعَلَ خَيرًا يُثَبْ عَليهِ)، اللفْظُ عَلى الخَبرِ والمَعنَى في الأوَّلِ على الدُّعَاءِ وفي الثَّاني عَلى الأمْرِ. وهكَذا (هَذا زَيدٌ) لفْظُهُ لفظُ الإخْبارِ عنْ (هَذا) بـ(زَيد) ومَعنَاهُ الأمرُ بالتَّنبِيْهِ إلى (زَيد) في حَالٍ ما ويَدلُّ عَلى أنَّ المَنصوبَ حَالٌ اِلتِزامُ التنكير)) [٢١٥].

وحُكْمُ المُلْحقاتِ في المعْنَى والإعْرَابِ، (كَمَثَل صَارَ)[٢١٦] في أنْ كَلًا منْها تَدْخُلُ على المُبْتدأِ والخَبرِ، فالمُبتدأُ في الأصْلِ (اسمٌ لهَا)؛ أيْ: للأفْعَالِ، مَرْفُوعٌ بالأَفْعَالِ عَلى الأَصَحِّ، (كذا) خَبَرُ المُبْتَدأِ الَّذيْ هَو في الأَصْلِ كَانَ مَرفوعًا بالمُبتدَأِ يَكونُ هو (الخَبرْ) لهُ عَلى الأصَحِ منْصُوبًا بِها. وقَولِي: الخَبَرُ لهُ، ولمْ أقَلْ [لهَا][٢١٧]، لأنْ الخَبَرَ في الحَقيقَةِ الاسمُ، فقَوْلُ مَن قَالَ خَبرُ (كَانَ) [ونحوِها][٢١٨] مُرَادُه حَذفُ مُضافٍ؛ أيْ خَبرُ اسمِ (كَانَ) فليُنْتَبَهُ لهُ، فإنَّهُ مِن النَّفَائسِ.

---

(٢١٥) تمهيد القواعد بتسهيل الفوائد: ٣/ ١١٠٧-١١٠٨. مع اختلاف يسير، والنقل كاملا غير موجود في (ر).

(٢١٦) يُشير إلى قوله في النظم:

سِتٌّ وعَشْرٌ وَلِبَعْضِهَا نَظَرْ كَمِثْلِ صَارَ اسْمًا لَهَا كَذَا الخَبَرْ

(٢١٧) زيادة من (ر).

(٢١٨) زيادة من (ر).

واعلمْ أَنَّه قَدْ تَقَدَّمَ في المُقَدمَةِ أنَّ النَّواسِخَ لا تَدخُلُ عَلى المُبتدأِ اللازمِ للتَّصديرِ، واستَثْنَى بَعْضُهمْ: (كَانَ مَاذَا)، وهُو مَسمُوعٌ عنْ العَربِ، ووَقَعَ في شِعْرِ ابنِ المُرَحَّلِ[٢١٩]، فأنْكَرَهُ ابنُ الأصبعِ[٢٢٠]، فصَنَّفَ في الرَّدِ [عَليهِ][٢٢١] مُصَنفًا وأنْشَدَ فيه لنَفْسِهِ[٢٢٢]:

عَابَ قَومٌ كَانَ مَاذَا لَيْتَ شِعْرِي لِمَ هَذا

وإذَا عَابُوهُ جَهْلًا دُوْنَ عِلْمٍ كَانَ مَاذَا

[١٦/أ].وفي تَوضيْحِ ابنِ مِالكٍ عَلى البُخارِيِّ ذَكَرَ (مَاذَا) عنْ مُتَأخريْ الحَديثِ. وقِيلَ: فيهِ شاهدٌ على أنْ (مَا) الاستَفْهامِيةِ إذَا رُكِّبتْ معَ (ذا) تُفَارِقُ وُجُوبَ الصَّدَارَةِ، فيَعْمَلُ ما تَقَدمَ رَفْعًا ونصْبًا، فالرَّفعُ كقولِهمْ: (كَانَ مَاذا)، والنَّصبُ كَقَولِ أَميرِ المُؤمِنينَ: (أَقولُ مَاذا)[٢٢٣]، وأجَازَ بَعضُهمْ وُقُوعَها تَمييزًا، كَقولِكَ لَمن قَالَ: (لكَ عِندِيْ عُشْرُونَ): (عُشْرُونَ مَاذا؟). انتهى[٢٢٤].

---

(٢١٩) هو مالك ابن المرحل، انظر: بغية الوعاة للسيوطي: ٢/٢٧١.

(٢٢٠)قد ذكر السيوطي في ترجمته أن المناظرة بينه وبين ابن أبي الربيع، وهو من أنكر عليه، فقد يكون المؤلف وهم فنسبها إلى ابن الأصبع، انظر: بغية الوعاة للسيوطي: ٢/٢٧١. ومصنف ابن المرحل في الرد هو (الرمي بالحصا والضرب بالعصا)، وهو مطبوع في مجلة حوليات كلية اللغة العربية بمراكش عام ٢٠١٤م، بتحقيق عبدالكبير القفار.

(٢٢١) زيادة من (ر).

(٢٢٢) من مجزوء الرمل، انظر: المحاضرات والمحاورات للسيوطي، ص: ٢٥٥، ونفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب لشهاب الدين التلمساني،: ٤/١٤٥.

(٢٢٣) وردت هذه الجملة في صحيح البخاري في كتاب تفسير القرآن، باب (إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا)، في حديث طويل.

(٢٢٤) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح على مشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، ص: ٢٦١.

خَاتِمَةٌ

نَسْألُ اللهَ حُسْنَها المَراد بـ (صَارَ) المُلحقِ بهَا هِيَ النَّاقِصَةِ، وهِي بِمعنَى: تَحوَّلَ، وأمَّا التَّامَةِ فهِيَ بمعْنَى: رَجَعَ، فتَتَعدَّى بـ(إلى) نَحوُ: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ﴿٥٣﴾﴾[الشورى: ٥٣]، أو بمعْنَى (ضَمَّ) أو (قَطَعَ)، فتَتَعَدَّى حِينئذٍ بِنَفْسِهَا إلى واحَدٍ، يُقَالُ: (صَارَهُ يَصِيرُهُ ويَصُورُهُ)، أيْ: ضَمَّهُ أو قَطَّعَهُ، قال الدَّمَامِينيُّ: ((كَذَا في شَرحِ ابنِ قاسِمٍ[٢٢٥]، وهُوَ في ذَلكَ تَابعٌ للمُصَنِفِ، يَعنِي ابنَ مالكٍ)) [٢٢٦] ثُمَّ قَالَ [٢٢٧]: ((معَنَى النَّاقِصةِ: تَحَوُّلُ الشَّيءِ مِن صِفةٍ إلى أُخْرَى، نَحوُ: (صَارَ الفَقِيرُ غَنيًّا)، و(الجَاهِلُ عَالمًا). ومادةُ هذهِ (ص ي ر). والتَّامَّةُ التِي بمعنَى (رَجَعَ) لهَا مَادَتانِ هذهِ و(ص ور)، ولوْلا المَادةُ الأولَى لمْ يَتأتَ لهُ أنْ يَذكرَ هذَا في مَعَانيْ (صَارَ). وفي الصِّحَاحِ: صَارَهُ يَصُورُهُ: أمَالَه، وقُرِئَ: (فَصِرهُنَّ إليكَ) بضمِّ الصَّادِ وكسْرِهَا. قَالَ الأخْفَشُ: [١٦/ب]يَعنِي وَجِّهْهُنَّ، يُقالُ: (صُرْ إليَّ) و(صُرْ وجهَكَ إليَّ)؛ أيْ: أقبِل عَليَّ [بِهِ]، و(صُرتُ الشَّيءَ) أيضًا؛ أيْ: قَطَّعْتُهُ وفَصلْتُهُ، فَمنْ قَالَ هَذا جَعَلَ في الآيةِ تَقدِيمًا وتَأخِيرًا؛ أيْ: خُذْ إليكَ أرْبعةً مِن الطَّيرِ فَصُرهُنَّ. انتَهَى[٢٢٨].

---

(٢٢٥) المرادي في شرح التسهيل، ص: ٢٩١.

(٢٢٦) تعليق الفرائد: ٣/١٧٧.

(٢٢٧) أي الدماميني.

(٢٢٨) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، مادة: (ص و ر) و(ص ي ر).

فلمْ يَحكِ أنَّها تَأتِي بمَعنَى (ضَمَّ)، بلْ بمَعنَى (أمَالَ) و (وَجَّهَ) و(قَطَّعَ). وقَالَ أيضًا لَمَّا ذَكرَ مَادةَ (ص ي ر): صَارَ الشَّيءُ كَذا يَصير صَيرًا وصَيرُورَةً، وصِرتُ إلى فَلانٍ مَصِيرًا، كقَولِهِ تَعَالى: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨﴾﴾ [آل عمران: ٢٨]، والقِياسُ: المَصَارُ، كالمَعَاشِ. انتَهى[٢٢٩]. ولمْ يَذْكرْ في هَذِه (ص ور)، وبَدأَ بالنَّاقِصَةِ وذَكَر لَهَا مَصْدَرينِ، وثَنَّى بالتَّامَّةِ وذَكرَ لهَا مَصدَرًا واحِدًا مِيمِيًا، ولمْ يُفَسِرْ واحِدةً مِنهُما، والظَّاهِرُ في تَفسيرِ التَّامَّةِ - أنَّها بمَعنَى (انتَهى) لا بمَعنَى (رَجَعَ)، وهذا المَعنَى لابُدَّ منهِ، وليسَ هُوَ بمَعنَى (رَجَعَ)))[٢٣٠]. انتَهى مَا ذَكَرَهُ الدَّمَامَيني.

وهَذا آخِرُ ما تَيسَّرَ نَقلُهُ مِن كَلامِ العُلماءِ الفُحُولِ، ونسَألُ اللهَ الرِّضَى والقَبولَ وحُسنَ الخَاتمةِ لنَا ووالدِينَا وأصْحِابنَا والمُسلمِينَ، وهُوَ المسؤولُ وصلَّى اللهَ عَلى سِيدِنا مُحَمدٍ وآلهِ وصَحبِهِ ما دَامتْ الجَنَوبُ والقَبولُ.

بِخطِ الفَقيرِ المُعتَرفِ بالعَجزِ والتَّقصيرِ مُحمد صَالِح بنِ عبدالهَادِي الطَّاهِرِ، سنَةَ ١١٠٣هـ، غَفَرَ اللهُ لهُ ولوَالدَيه ولمَشَايخِهِ ولسَائرِ المُسْلمينَ. آمينَ. تَمَّ.

---

(٢٢٩) المرجع السابق.

(٢٣٠) تعليق الفرائد: ٣/١٧٧-١٨٧.

فهرس المصادر والمراجع

[١] الأزهار الطيبة النشر في ذكر الأعيان من كل عصر، لعبد الستار بن عبدالوهاب الدهلوي المكي المتوفي ١٣٥٥هـ، حقق صلاح الدين الصواف في رسالة دكتوراه القسم الخاص بالطبقة الثالثة عشر إلى نهاية الكتاب.

[٢] أساس البلاغة للزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.

[٣] الأضداد لأبي بكر الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية بيروت.

[٤] أعلام المكيين من القرن التاسع عشر إلى القرن الرابع عشر، لعبد الله المعلمي، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى.

[٥] ألفية ابن مالك، تحقيق سليمان العيوني، مكتبة دار المنهاج، الرياض الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.

[٦] أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى.

[٧] أمالي أبي علي القالي، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية.

[٨] إنباه الرواة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربية، القاهرة، الطبعة الأولى.

[٩] الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى.

[١٠] البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

[١١] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة البابلي، الطبعة الأولى.

[١٢] التاريخ والمؤرخون بمكة من القرن الثالث الهجري إلى القرن الثالث عشر، لمحمد الحبيب الهيلة، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى.

[١٣] تاريخ مكة (اتحاف فضلاء الزمن بتاريخ ولاية بني الحسن)، لمحمد بن علي بن فضل الطبري المكي، حقق الجزء الأول من الكتاب محمد سليم، وطبعته دار الكتاب الجامعي بالقاهرة، وحقق الجزء الثاني من الكتاب تركي الحيمدان، وهو رسالة دكتوراه لم تطبع بعدُ.

[١٤] تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق: د عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى.

[١٥] التذييل والتكميل لأبي حيان، تحقيق: د حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق ج ١ -٥، دار كنوز أشبيليا، الرياض، ج٦ -١٤.

[١٦] التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: عبدالفتاح بحيري، الطبعة الأولى.

[١٧] تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق: محمد المفدى، الطبعة الأولى.

[١٨] تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، تحقيق: أحمد البردوني ومراجعة علي البجاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

[١٩] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى.

[٢٠] الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ

[٢١] الجامع الكبير سنن الترمذي، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية.

[٢٢] جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٣٨٤هـ.

[٢٣] الخصائص، لابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.

[٢٤] خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي، المطبعة الوهبية، ١٢٨٤هـ.

[٢٥] ديوان القطامي، تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٦٠م.

[٢٦] ديوان امرئ القيس، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية.

[٢٧] الرمي بالحصى والضرب بالعصا، مناظرة بين ابن المرحل وابن أبي الربيع، بحث منشور في حوليات كلية اللغة العربية بمراكش عام ٢٠١٤م، تحقيق: عبدالكريم القفار.

[٢٨] سر صناعة الإعراب، لابن جني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

[٢٩] شذور الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

[٣٠] شرح الآثار، للطحاوي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى.

[٣١] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

[٣٢] شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: د عبد الرحمن السيد، و د محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، دار هجر.

[٣٣] شرح التسهيل للمرادي، تحقيق: محمد عبيد، الطبعة الأولى، مكتبة الإيمان، القاهرة.

[٣٤] شرح الحماسة، للمرزوقي، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

[٣٥] شرح الجزولية، السفر الأول، تحقيق: سعد الغامدي، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ.

[٣٦] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: د حسن حفظي ود يحيى بشير مصري، الطبعة الأولى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

[٣٧] شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: عبدالمنعم هريدي، طبعة جامعة أم القرى، الطبعة الأولى.

[٣٨] شرح شواهد المغني، للسيوطي، لجنة التراث العربي.

[٣٩] شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق: موسى العليلي، وزارة الأوقاف العراقية.

[٤٠] شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح.

[٤١] شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق: أحمد مهدلي وعلي سيد، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى.

[٤٢] شعر العجير السلولي، جمع: محمد نايف الدليمي، مجلة المورد، العدد الأول من المجلد الثامن، ١٩٧٩م.

[٤٣] شواهد التوضيح والتصحيح على مشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى.

[٤٤] الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت.

[٤٥] صحيح البخاري، تحقيق: محمد الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى.

[٤٦] صحيح مسلم، تحقيق: محمد عبدالباقي، دار إحياء التراث، بيروت.

[٤٧] غاية المحصل في شرح المفصل، لعبدالواحد الزملكاني، القسم الثاني من الكتاب، رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى لم تطبع بعدُ، أعدتها الطالبة: أسماء الحبيب.

[٤٨] غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: د.حسين شرف، ومراجعة مصطفى حجازي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

[٤٩] كتاب سيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.

[٥٠] الكشاف، للزمخشري، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأخيرة: ١٣٩٢هـ.

[٥١] الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، لجمال الدين الأسنوي الشافعيّ، تحقيق: محمد حسن عواد، دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى.

[٥٢] الفصيح لثعلب، تحقيق عاطف مدكور، دار المعارف، الطبعة الاولى، ١٩٨٤م.

[٥٣] القاموس المحيط للفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة.

[٥٤] المباحث الكاملية في شرح المقدمة الجزولية، تحقيق شعبان عبدالوهاب محمد، رسالة دكتوراه بكلية العلوم بجامعة القاهرة، عام ١٣٩٨هـ.

[٥٥] المحاضرات والمحاورات، للسيوطي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى.

[٥٦] المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت.

[٥٧] المختصر في نشر النوادر والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر، لعبد الله أبو الخير، تحقيق: محمد العامودي، وأحمد علي، عالم المعرفة، جدة، الطبعة الثانية.

[٥٨] المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق: محمد بركات، جامعة أم القرى، الطبعة الثانية.

[٥٩] مصادر التراث في المكتبات الخاصة في اليمن، لعبدالسلام الوجيه، مكتبة الإمام زيد بن علي، صنعاء، الطبعة الأولى.

[٦٠] المطالع السعيدة في شرح السيوطي على ألفيته المسماة بالفريدة، تحقيق: طاهر حمودة، الدار المصرية.

[٦١] معاني القرآن، للفراء، تحقيق: أحمد النجاتي ومحمد النجار وعبد الفتاح الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، الطبعة الأولى.

[٦٢] مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة.

[٦٣] المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، تحقيق: علي بوملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى.

[٦٤] نتائج الفكر للسهيلي، تحقيق: عادل عبدالموجود، وعلي معوض، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى.

[٦٥] نظم الدرر في اختصار ونشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر، لعبدالله الغازي المكي، تحقيق: عبدالملك بن دهيش، المكتبة الأسدية، مكة.

[٦٦] نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، لشهاب الدين التلمساني، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.

[٦٧] همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

Dhiaaʔ l-AbSaar-i fii l- ʔfʕaal-i l-Muhaqat-i bi-Saar
By: Idrīs Ahmad al-Saʕadi al-Makki
(Studied and edited)

Dr. Ibrahim Al-Lahim
Qassim University, KSA

Abstract. This research is a study and editing of a traditional Arabic manuscript entitled: Dhiāʔ l-AbSār-i fii l-Afʕāl-i l-Muhaqat-i bi-Sār by Ddriss Ahmad al-Saʕadi, one of Makkah's scholars in late Arabic 11th century and early 12th century. It is about a commentary of three poetic verses versified by the author. These poetic verses include 16 verbs belong in meaning and government to Sār 'became'. These verbs are (rajaʕa, ʕāda, istahāla, qā'da, hāra, ʔadha, tahawala, ghada, irtada, rāha, jāʔa, bāta, ashara, ʔfjara, ʔala and ʔdhara).

The research is divided into an introduction, discussion and conclusion preceded by a preface about the book topic and its title. The discussion section considers carefully some syntactic topics and dispute issues.

Two manuscript copies of the book were found by the researcher. The first one was in Maktabat al-Azhariah in Egypt and it is considered an original copy. The second one was in Maktabat Reda Rampo in India. The manuscript text is carefully edited and compared with the two mentioned versions following the known editing principles. The editing is preceded by a brief study of the author's life, his scientific legacy and his method used in the book.